وثيقة للمناقشة: نحو خطوط توجيهية طوعية
لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بصورة مستدامة

منظمة الأغذية والزراعة، يوليو/ تموز 2011

إعداد هذه الوثيقة

أقرت لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة في دورتها التاسعة والعشرين التي عقدت في مدينة روما في الفترة من 31 يناير/ كانون الثاني إلى 4 فبراير/ شباط 2011، بأهمية الدور الذي تلعبه مصايد الأسماك الصغيرة النطاق – وعلى الأخص في البلدان النامية – في سياق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر. ووافقت اللجنة على وضع صك دولي جديد بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، يستفيد من الصكوك الحالية المتعلقة بهذا الموضوع ويستكمل في الوقت نفسه مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. على أن يكون هذا الصك الجديد خطوطاً توجيهية طوعية تشمل المصايد الداخلية والبحرية الصغيرة على السواء، ويركز على احتياجات البلدان النامية. وقد أعدت هذه الوثيقة في إطار العملية الجارية الآن لوضع الخطوط التوجيهية السابق الإشارة إليها.

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن عملية وضع هذه الخطوط التوجيهية بالدخول على صفحة المنظمة – www.fao.org/fishery/ssf/guidelines/en

كما يمكن توجيه أي تعليقات أو استفسارات إلى البريد الإلكتروني: VG-SSF@fao.org

بيان المحتويات

الجزء الأول: نبذة عن هذه الوثيقة **6**

المقدمة **6**

معلومات أساسية **6**

الغرض من هذه الوثيقة وشكلها 7

أهمية العملية **9**

اعتبارات عامة **10**

العنوان 10

المضمون والمجال والشكل 11

الجمهور المستهدف 12

الارتباطات بالصكوك الأخرى 12

الجزء الثاني: الخطوط التوجيهية – تغطية الموضوعات المقترحة **13**

تقديم **13**

المقدمة **13**

طبيعة الخطوط التوجيهية ومجالها 14

الأهداف 15

العلاقة بالصكوك الدولية الأخرى 16

خصائص المصايد الصغيرة وتعريفها 20

مبادئ عامة 22

مشاركة أصحاب المصلحة وتمثيلهم 24

حوكمة الموارد، ونظم الدخول إلى المصايد، والتنفيذ 28

الدخول إلى المصايد ومبادئ الحوكمة 28

المسؤوليات وآليات التنفيذ 29

السلامة في البحار 29

التنمية الاجتماعية والاقتصادية 34

المنظور الكلي في التصدي للفقر وما يرتبط به من تعرض للمخاطر 34

ضمان الدخل ووسائل المعيشة البديلة 36

مخاطر الكوارث وتغير المناخ 38

ما بعد الصيد، والعمالة، وسلاسل القيمة 40

المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين **44**

العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية 44

قضايا الجنسين 46

عمالة الأطفال 46

إدماج المهاجرين 47

ترابط السياسات والتنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات **50**

الاحتياجات من البحوث والمعلومات، المصادر والتبادل **54**

تنمية القدرات، ودعم التنفيذ والرصد **57**

المرفق 1: أهم المراجع والمصادر (أغلبها من مطبوعات المنظمة) **59**

المرفق 2: الجدول الزمني المؤقت لإعداد الخطوط التوجيهية **63**

المرفق 3: فئتا مصايد الأسماك ومواصفاتها **64**

الجزء الأول: نبذة عن هذه الوثيقة

المقدمة

معلومات أساسية

يتزايد الاعتراف يوماً بعد يوم بأهمية المصايد الصغيرة وإسهامها في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وتشير التقديرات الأخيرة[1] إلى أن المصايد الصغيرة تسهم بما يقرب من نصف (46 في المائة) المصيد من أسماك البحار والمياه الداخلية في العالم، بينما تقدر هذه النسبة بنحو 54 في المائة في البلدان النامية. أما عند الحديث عن المصيد الذي يذهب إلى الاستهلاك البشري المباشر، فإن هذه النسبة ترتفع إلى الثلثين. ويعمل في هذه المصايد أكثر من 90 في المائة من صيادي الأسماك في العالم الذين يقدر عددهم بنحو 35 مليون صياد، في الوقت الذي يعيش عليها نحو 85 مليون شخص آخر يعملون في أعمال ترتبط بالصيد، وعلى الأخص في تصنيع الأسماك وتوزيعها وتسويقها. ونحو نصف العالمين في المصايد الصغيرة من النساء. وبالإضافة إلى الأعداد الهائلة من الصيادين والعاملين في مجال الصيد ممن يعملون طول الوقت أو بعض الوقت، فإن الصيد الموسمي يمثل في أغلب الأحيان إضافة حيوية لأنشطة كسب القوت الأخرى في أوقات الشدة أو كنشاط جانبي متكرر. وتمثل المصايد الصغيرة مصدراً للدخل، وتورد طعاما للأسواق المحلية، وتسهم في التغذية بنصيب وافر، كما أنها تمثل تنوعا وثراء ثقافيا له أهميته في العالم.

حظيت المصايد الصغيرة ببند منفصل في جدول أعمال لجنة مصايد الأسماك في المنظمة منذ دورتها الخامسة والعشرين في عام 2003. وبذلت جهود عديدة مع عدة شركاء لتحسين فهم الأوضاع والتحديات والفرص القائمة بالنسبة لمجتمعات الصيد المحلية في المصايد الصغيرة سواء في البحار أو في المياه الداخلية وتحسين صورة هذا القطاع. وفي عام 2008 عقد في بانكوك بتايلند المؤتمر العالمي بشأن ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين المصايد الرشيدة والتنمية الاجتماعية[2]. وسبق هذا المؤتمر قيام المجتمع المدني بعقد حلقة عمل تحضيرية أكدت الحاجة الملحة إلى تناول مسألة الحقوق في المصايد الصغيرة. كما أكد المؤتمر من جديد على المطالبة بضرورة أن تستثمر المصايد الصغيرة كل إمكانياتها لكي تسهم إسهاماً ملموساً في التنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على توصية من الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة عام 2009، شرعت اللجنة في عملية تشاورية[3] لدراسة مدى الحاجة إلى

---

[1] أنظر التقرير المبدئي The Hidden Harvests, Conference edition – of the so called *Big Numbers Project*, a collaborative initiative by the World Bank, FAO and the WorldFish Center (World Bank/FAO/WorldFish Center, 2010)

[2] عقد المؤتمر بمعرفة المنظمة وإدارة مصايد الأسماك في تايلاند، التعاون مع SEAFDEC والمركز العالمي للأسماك (أنظر المنظمة، 2009 ب)

[3] حلقة عمل استهلالية لبرنامج المنظمة الممول من خارج الميزانية المعني بالمصايد وتربية الأحياء المائية من أجل تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي (أنظر المنظمة 2010 ب)، وحلقات العمل التشاورية الإقليمية بشأن تأمين استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (أنظر المنظمة 2010، والمنظمة 2011، والمنظمة 2011 ب). وكانت حلقات العمل هذه جزءاً من مرحلة وضع

صك دولي بشأن المصايد الصغيرة والخيارات المتاحة أمام ذلك وأمام برنامج عالمي لمساعدة هذا القطاع. كما سعت العملية التشاورية إلى تحديد الممارسات الجيدة، وخاصة فيما يتعلق بالحكومة وإدارة الموارد من خلال تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وإدارة المخاطر في حالات الكوارث والتكيف مع التغيرات المناخية — وهو ما يمكن أن يمثل مدخلات تفيد في وضع صك لهذا الموضوع.

أظهرت نتائج هذه العملية دعماً قوياً لوضع صك دولي والاتفاق على برنامج للمساعدات. وقد وافقت لجنة مصايد الأسماك في دورتها التاسعة والعشرين في فبراير/ شباط 2011 على هذه المقترحات وأوصت بأن يأخذ الصك الدولي شكل خطوط توجيهية طوعية دولية. وبناءً على ذلك تواصل إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الآن دعمها للمصايد الصغيرة — بالتعاون الوثيق مع الشركاء وأصحاب المصلحة في هذا القطاع — بإعداد اقتراح لوضع *خطوط توجيهية دولية لضمان استدامة المصايد الصغيرة (التي سيشار إليها فيما يلي باسم "الخطوط التوجيهية"*.

ومن المنتظر أن تسهم عملية وضع الخطوط التوجيهية في وضع السياسات على المستويين القطري والإقليمي، وبالتالي فمن المنتظر أن يكون للمنتج النهائي وللعملية نفسها تأثيرهما الملموس على تأمين المصايد الصغيرة وعلى جلب بعض الفوائد. وتحظى هذه العملية بدعم كامل من جانب الصيادين والعاملين في مجال الصيد في مختلف أرجاء العالم، الذين تعهدوا بالمشاركة وبالالتزام عن طريق منظمات المجتمع المدني، والتجمع الدولي لدعم الصيادين (ISCF)، والمنتدى العالمي للصيادين وعمال الصيد (WFFP)، والمنتدى العالمي للصيادين (WFF)، وبدعم من لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية (IPC)[4].

الغرض من هذه الوثيقة وشكلها

تم إعداد هذه الوثيقة كمساهمة في المشاورات المستمرة، وفي وضع خطوط توجيهية بناء على توصيات لجنة مصايد الأسماك[5]. وهي تستند إلى نتائج العملية التشاورية الأخيرة وإلى الأعمال والمناقشات التي حدثت في المنظمة، وبين المنظمة وشركائها. وتبني الوثيقة أعمدتها على وثائق المعلومات الحديثة المقدمة إلى لجنة مصايد الأسماك ضمن البند الخاص بالمصايد الصغيرة في جدول أعمالها، وعلى الأخص البند الموجود في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين الذي ينطوي على المحتويات المحتملة لصك دولي يشأن المصايد الصغيرة[6].

برنامج مموَّل من الوكالة السويدية الدولية للتنمية ومنفذ ضمن برنامج FishCode في المنظمة. وقد شاركت حكومة النرويج في تمويل حلقات العمل التشاورية الإقليمية.

[4] تلقت أمانة المنظمة خطاباً رسمياً بشأن هذا الموضوع في 6 أبريل/ نيسان 2011 موقعا من جانب التجمع الدولي لدعم الصيادين (ICSF)، والمنتدى العالمي للصيادين (WFF)، والمنتدى العالمي للصيادين وعمال الصيد (WFFP)، ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية (IPC).

[5] في الوقت الذي وافقت فيه لجنة مصايد الأسماك على الاقتراحات الخاصة ببرنامج عالمي للمساعدات، فإن تركيز هذه الوثيقة هو على وضع صك دولي.

[6] أنظر المنظمة 2011 ج، والمنظمة 2009، والمنظمة 2007، والمنظمة 2005 ب، والمنظمة 2003.

وبالإضافة إلى الجزء الخاص بالمقدمة، يناقش الجزء الأول من هذه الوثيقة عملية وضع الخطوط التوجيهية، بما في ذلك الاقتراح الخاص بالعملية التشاورية. وهناك تأكيد في عدة مناسبات على أهمية ربط جميع أصحاب المصلحة – بالقدر المناسب – بعملية وضع الخطوط التوجيهية، وفي الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك أيضاً، كما يتناول الجزء الأول بعض الاعتبارات العامة للخطوط التوجيهية، مثل العنوان، والمجال، والجمهور المستهدف.

ويتناول الجزء الثاني من الوثيقة اقتراحات ومناقشات بشأن تغطية الموضوعات المحتملة للخطوط التوجيهية. وهي مقسمة إلى عناوين تمثل موضوعات مختلفة. ويبدأ كل قسم بوصف موجز لمحتوياته، يليه بعض النصوص المقترحة التي يمكن إدراجها في الخطوط التوجيهية. وفي نهاية القسم إطارات تحتوي على تعليقات ومعلومات ومصادر و/أو أفكار إضافية تساعد في وضع مسودة الخطوط التوجيهية.

والنصوص الواردة داخل إطارات في هذه الوثيقة هي تعليقات عادة، وليست نصوصا مقترحة للخطوط التوجيهية بحد ذاتها.

وينبغي معرفة الغرض من هذه الوثيقة جيداً، ألا وهو أنها أساس للمناقشات. وبناء على ذلك، لا ينبغي أخذ النصوص أو الشكل المقترح في الجزء الثاني من هذه الوثيقة على أنها مشروع للخطوط التوجيهية. فالمقصود بهذه الوثيقة أن تستخدم كأداة لتيسير المدخلات والمساهمات في العملية الهامة لوضع صك دولي للمصايد الصغيرة يكون مفيدا ومقبولا على نطاق واسع.

وهناك مراجع بحسب الاقتضاء على امتداد الوثيقة، مع قائمة بأهم المطبوعات – وأغلبها من مطبوعات المنظمة – في المرفق 1.

أهمية العملية

إن الارتباط الوثيق بأصحاب المصلحة وإشراكهم في عملية وضع الخطوط التوجيهية شرطان أساسيان للوصول إلى منتج نهائي يحظى بالقبول والاحترام ويكون قابلا للتطبيق. ولن تصبح هذه الخطوط مفيدة ولها تأثيرها إلا بعد تطبيقها. ومع التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة منذ البداية، سيحدث تداخل بين وضع الخطوط وبين تطبيقها. ومن المهم ألا ينظر إلى عملية إعداد الخطوط كحدث منفصل، وإنما كجزء لا يتجزأ من مبادرات أخرى. فالمناقشات التي دارت أثناء إعداد الخطوط سوف يكون لها تأثيرها على السياسات والاستراتيجيات والخطط والإجراءات القطرية والإقليمية، كما أن الإقبال القوي من جانب أصحاب المصلحة سوف يضمن أن يصبح الصك الدولي جزءاً لا يتجزأ من عمليات الحوكمة والتنمية الحالية.

وكما سبق أن ذكرنا، فقد كانت هناك عملية تشاورية بشأن الممارسات الجيدة في حوكمة المصايد الصغيرة طوال السنوات القليلة الماضية. وأسفر ذلك عن فهم أفضل لاحتياجات القطاع ومن يعتمدون في معيشتهم على الموارد

المائية. وقد أعطت هذه العملية – بالإضافة إلى التوصية بضرورة صك دولي بشأن المصايد الصغيرة – مؤشرات جيدة لأهم عناصر هذا الصك.

ولابد الآن من إعادة تفصيل هذه العناصر إلى بيانات ونصائح يمكن أن تشكل جزءاً من الخطوط التوجيهية. ولابد من أن تكون هذه الخطوط عبارة عن وثيقة توافق عليها الحكومات والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وأن يشعر الصيادون وعمال الصيد ومجتمعاتهم المحلية في مختلف أرجاء العالم بملكيتهم لها وارتباطهم بها. وينبغي أن تكون هذه الخطوط مشجعة وعملية في الوقت نفسه. ولكي يتحقق ذلك، لابد أن يكون لها جذورها في وقائع الحياة اليومية لمجتمعات الصيد المحلية في المصايد الصغيرة وأن يكون لها في الوقت نفسه نظرة بعيدة المدى من أجل ضمان استدامة وسائل المعيشة التي تعتمد على الأحياء المائية والبيئية التي تعتمد عليها هذه الأحياء. ويتطلب ذلك مشاورات مستفيضة مع جميع الأطراف المعنية، ومشورة فنية سليمة، ومهارات جيدة في مجال التفاوض، حتى يمكن الوصول إلى حلول وسط لها فعاليتها عند الحاجة.

وبناء على ما سبق ذكره، من المقترح مطالبة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة بتقديم إسهامات في وضع الخطوط التوجيهية. ويمكن اقتراح ''استراتيجيات المشاورات التالية:

إدراج المناقشات بشأن الخطوط التوجيهية في جداول أعمال حلقات العمل الإقليمية وشبه الإقليمية ذات الصلة، وجداول أعمال المؤتمرات التي لها علاقة بقطاع المصايد الصغيرة.

إجراء المشاورات الإقليمية والقطرية المكرسة لوضع الخطوط التوجيهية وإثراء السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل الوطنية والإقليمية.

مطالبة عدد مختار من أهم الشركاء والمنظمات رسمياً بتقديم التعليقات والمدخلات بشأن ورقة المناقشة ومشروعات الخطوط التوجيهية.

طرح مشروعات الخطوط التوجيهية على الموقع الخاص بالمصايد الصغيرة على الشبكة العنكبوتية للمنظمة بصورة تسمح بتلقي التعليقات والمدخلات.

تعقد المنظمة مشاورة خبراء (لصياغة النص والتأكد من المحتوى الفني)
تعقد المنظمة مشاورة فنية (لوضع اللمسات الأخيرة في النص والموافقة على المضمون النهائي والصياغة).

من أهم خطوات العملية عقد مشاورة خبراء في نهاية عام 2011 أو أوائل عام 2012 لرفع تقرير عن سير العمل إلى الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك في 2012.

رفع المشروع النهائي المتفق عليه للخطوط التوجيهية إلى الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك في يوليو/ تموز 2014 (أنظر المرفق 2 لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الجدول الزمني المؤقت)

اعتبارات عامة

العنوان

لابد أن تعكس الخطوط التوجيهية جيدا الغرض منها ومن محتواها. وإذا كان من المرجح أن يشار إليها باسم ''الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة'' اختصاراً، فإنه ينبغي البحث عن عنوان أكثر توضيحاً. ومن بين الأفكار المبدئية:

- الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة المصايد الصغيرة
- الخطوط التوجيهية الطوعية لحوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها الاجتماعية
- الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم ضمان وسائل المعيشة والصيد الرشيد في قطاع المصايد الصغيرة

ومن الممكن أيضاً التفكير في عدم إدراج كلمة ''الطوعية'' في العنوان والاكتفاء بالإشارة إلى الصك بعبارة ''الخطوط التوجيهية الدولية'' أو مجرد ''الخطوط التوجيهية''. ولن ينطوي ذلك على أي تغيير في الوضع الرسمي للخطوط. وإنما سيقلل من التركيز على طبيعتها الطوعية.

المضمون والمجال والشكل

من المقترح تقسيم الخطوط التوجيهية إلى عدة أقسام، يتناول كل قسم منها موضوعا أو مجالا مواضيعيا بعينه. وسوف تحتوي هذه الأقسام على توصيات إلى الدول (وإلى أصحاب المصلحة الآخرين – أنظر المناقشة بشأن *الجمهور المستهدف* أدناه) بالإضافة إلى معلومات وإرشادات بشأن الموضوعات المختلفة.

ويحتاج المجال المواضيعي للخطوط التوجيهية إلى مناقشته واتخاذ قرار بشأنه أثناء عملية وضع الخطوط. وهناك مجموعة كبيرة من المسائل والموضوعات التي تتعلق بقطاع المصايد الصغيرة، لاسيما عند النظر من منظور أوسع لوسائل المعيشة، وهناك خيارات مختلفة فيما يتعلق بحدود موضوعات الخطوط التوجيهية. ومن بين الأسئلة التي تحتاج إلى مناقشتها:

- الاعتراف بضرورة ربط إدارة الموارد بالتنمية الاجتماعية، وإلى أي مدى ينبغي للخطوط التوجيهية أن تتعرض للمفهوم الواسع لوسائل المعيشة؟ وهل ينبغي أن تقتصر على الجوانب التي لها ارتباط مباشر بإدارة الموارد بصورة مستدامة وبالصيد الرشيد، أم أن تشمل الاعتبارات الأوسع لوسائل المعيشة في المجتمعات المحلية الموجودة على السواحل والشواطئ (الصحة والتعليم وغيرهما)؟

- إلى أي مدى ينبغي للخطوط التوجيهية أن تتعرض لشواغل أصحاب المصلحة بعيداً عن قطاع المصايد الصغيرة نفسه؟ فبالإضافة إلى المصايد الصغيرة فإن العاملين في مجال الصيد ومجتمعاتهم المحلية ممن يعتمدون اعتمادا مباشراً على هذا القطاع، هناك مستهلكو الأسماك الذين تتأثر حياتهم باستدامة القطاع وتنميته، من منظور الأمن الغذائي والتغذوي – فهل تتعرض الخطوط التوجيهية لهذا المنظور (سلامة الأغذية، وتوافر الأسماك محليا بأسعار في متناول المستهلك، وغير ذلك)؟ وهل هناك جوانب أخرى ترتبط ارتباطا غير مباشر بقطاع المصايد الصغيرة لابد من إدراجها (توليد دخل قومي، جوانب تتعلق بالسكان/ التوسع العمراني، وغير ذلك).

الجمهور المستهدف

المقترح أن يكون الجمهور المستهدف هو كل المعنيين بالمصايد الصغيرة والأنشطة المرتبطة بها، ممن يؤثرون أو يتأثرون بهذا القطاع. ويدخل ضمن هذا الجمهور الحكومات، والمنظمات المحلية والوطنية والإقليمية وشبه الإقليمية الحكومية وغير الحكومية، ومؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات القائمة على المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، والصيادين وعمال الصيد ومجتمعاتهم المحلية، وكيانات الصيد والقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الخاصة والمستثمرين. ومن الممكن أيضا توجيه الخطوط نحو العاملين داخل قطاع الصيد وهؤلاء العاملين في مجالات مرتبطة به، مثل إدارة المصايد والصناعات الغذائية، أو المعنيين بتخفيف وطأة الفقر والتنمية الريفية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

وفيما يتعلق بالطريقة التي تحدد بها الخطوط التوجيهية المسؤوليات، فإن الأمر بحاجة إلى مناقشة إلى أي مدى يمكن للخطوط أن توجه التوصيات مباشرة إلى مجموعات من الكيانات/ أصحاب المصلحة بخلاف الحكومات. فالمعتاد أن الصكوك الدولية توجه إلى الحكومات (مستخدمة عبارات مثل: ''على الحكومات أن ...'' والحكومات عادة هي من يوقع على الاتفاقيات وهي من يوافق رسميا على الصكوك الدولية، حتى عندما تكون طوعية. كما لابد من اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان على الخطوط التوجيهية أن توجه توصيات محددة إلى مجموعات أخرى من أصحابا لمصلحة بخلاف تلك التي تدخل تحت مصطلح ''الدول''. فقد يكون من المهم – مثلا – النص على دور ومسؤوليات الحكومات المحلية مراعاةً لعملية اللامركزية التي حدثت فيما يتعلق بالموارد الطبيعية في المناطق الساحلية أو تلك التي مازالت تحدث في الكثير من البلدان. فالعلاقة بين مجتمعات المصايد الصغيرة والحكومات تقوم أساساً على المستوى المحلي.

الارتباطات بالصكوك الأخرى

من المقترح أن ينظر إلى الخطوط التوجيهية كوثيقة منفصلة في نفس الوقت الذي لا ينبغي لها أن تكون تكراراً لما هو موجود بالفعل. وينبغي أن تتسق مع الصكوك والاتفاقات الدولية والإقليمية الأخرى، وأن تشكل استكمالا لتلك الصكوك والاتفاقات باحتوائها على بنود خاصة بالمصايد الصغيرة. ورغم ذلك، لن يكون هناك مفر من بعض التكرار – سواء للتوضيح أو لأن بعض النصوص تستحق التكرار.

وفي الوقت الذي يوجد فيه عدد كبير من الصكوك التي لها علاقتها بالخطوط التوجيهية، فإن تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلانات والاتفاقيات المرتبطة به) تبدو ذات أهمية خاصة. وسوف تناقش هذه الارتباطات بمزيد من التفصيل في الجزء الثاني الخاص بالمجالات المواضيعية المحتملة للخطوط التوجيهية.

الجزء الثاني: الخطوط التوجيهية – تغطية الموضوعات المقترحة

تقديم

بإمكان هذا القسم أن يطرح معلومات أساسية موجزة للخطوط التوجيهية، جنبا إلى جنب مع المعلومات الأساسية الواردة في مقدمة وثيقة المناقشة هذه

المقدمة

طبيعة الخطوط التوجيهية ومجالها

يجيب هذا القسم على أسئلة عامة حول ماهية الخطوط التوجيهية، ولمن توضع؟ وما المراد من وراء تطبيقها؟ وما هو مجالها؟

والخطوط التوجيهية طوعية، وليس هناك التزام قانوني بإقرارها أو تنفيذها. وهي موجهة إلى الحكومات (الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة)، وإلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية والقطرية والإقليمية وشبه الإقليمية، وإلى مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية، وإلى القطاع الخاص ومجتمعات الصيد المحلية، وكل المعنيين بقطاع مصايد الأسماك وبالتنمية الساحلية والريفية وباستخدام البيئة المائية.

وتطبق الخطوط التوجيهية على المصايد الصغيرة في جميع الظروف، ولكن مع التركيز على احتياجات البلدان النامية وبما يسمح بإيجاد حلول محلية عندما يتطلب الأمر ذلك. وهي ترتبط بالمصايد الصغيرة النطاق سواء في البحار أو في المياه الداخلية، وتطبق على جميع أجزاء نظام المصايد، أي على جميع الأنشطة والعناصر الفاعلة قبل الصيد وبعده، بالإضافة إلى عمليات الصيد والصيادين (وتوافر المدخلات وفرص الحصول عليها، وعمليات الصيد وفرص الحصول على الموارد، وأنشطة ما بعد الصيد (مثل التجهيز والتوزيع والدخول إلى الأسواق).

ويدخل ضمن مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة كل من يعتمد على الموارد المائية جزئيا أو كليا في معيشته وحياته، أي الصيادون العاملون في أنشطة ما بعد الصيد وما قبله وأفراد أسرهم. وتقر الخطوط التوجيهية بأن الصيادين العاملين في المصايد الصغيرة وعمال الصيد يمكن أن يعملوا لبعض الوقت أو كل الوقت، أو من حين إلى آخر، كاستكمال لاستراتيجياتهم الأخرى لكسب الوقت. وقد تكون هذه الأنشطة لأغراض تجارية أو لسد احتياجات معيشية أو لهما معاً. كما تقر الخطوط التوجيهية بالتفاعلات الموجودة بين مستخدمي المصايد الصغيرة والمصايد الكبيرة وغيرهم من مستخدمي الموارد الأخرى (أنظر أيضا القسم المعنون ''**توصيف وتعريف المصايد الصغيرة**'' أدناه).

وتدعم الخطوط التوجيهية المبادرات القطرية والإقليمية والدولية لتخفيف وطأة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة، وتحسين حوكمة المصايد، والترويج لاستخدام الموارد بصورة مستدامة. وهي تكمل غيرها من الصكوك الدولية التي لها أهداف مماثلة، لاسيما تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والصيد الرشيد (أنظر أيضاً القسم المعنون ''**الارتباطات بالصكوك الأخرى**'' أدناه).

وسوف تفسر الخطوط التوجيهية وتطبق وفقاً للالتزامات القائمة طبقا للقوانين الوطنية والدولية. أما إذا تعارضت القوانين الوطنية مع أحكام الخطوط، فقد تقود الخطوط إلى إدخال تعديلات أو توصي بتشريعات جديدة، كما أنها قد تساعد في استكمال بعض الأعراف والقواعد.

التعليقات

الخطوط التوجيهية هي خطوط *طوعية*، ولكننا نستطيع هنا أن نشير إلى كيفية ارتباطها بغيرها من الصكوك الدولية الأخرى (أنظر على سبيل المثال المادة 1–1 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، المنظمة 1995). كما ينبغي ملاحظة أن كونها خطوطا طوعية لا يعني أنها ضعيفة – بل ربما كان مجالها أوسع ولغتها أوضح مما لو تم الاتفاق عليها كاتفاقية ملزمة.

الأهداف

يتناول هذا القسم *الغرض من وراء الخطوط التوجيهية وأهدافها، ونتائجها المتوقعة*.

يجري وضع الخطوط التوجيهية بغرض المساعدة في إيجاد رؤية للمصايد الصغيرة[7] حيث تظهر مساهمتها في التنمية المستدامة بصورة كاملة، وحيث:

- لا يحدث لها أي تهميش، ويعترف بإسهامها في الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي، مع التقدير لهذا الإسهام والنهوض به.
- يكون للصيادين وعمال الصيد وغيرهم من أصحاب المصلحة القدرة على المشاركة في صنع القرار، وتمكينهم من القيام بذلك، وزيادة قدراتهم وإمكانياتهم البشرية، وبالتالي ضمان الكرامة والاحترام لهم.
- لا يستمر الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وحيث تدار النظم الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية بطريقة متكاملة ومستدامة، لتقلل بذلك من أي نزاعات.

[7] الرؤية مأخوذة من مجموعة العمل المعنية بالمصايد الصغيرة في اللجنة الاستشارية المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة لبحوث مصايد الأسماك (أنظر المنظمة، 2004)

إن أهداف الخطوط التوجيهية هي إسداء المشورة وإصدار التوصيات، وإرساء المبادئ والمعايير، وإعطاء معلومات لمساعدة البلدان – بما في ذلك الحكومات اللامركزية وتشكيلات الحكومات المحلية – وكذلك الجهات ذات الصلة التي ليس لها مقومات الدولة لكي تكوّن لنفسها هذه الرؤية. وبناءً على ذلك، فإن الهدف من الخطوط التوجيهية هو:

- إعطاء إطار شامل يزيد من فهمنا للأعمال المطلوبة لدعم حوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها بصورة مستدامة.
- إرساء مبادئ ومعايير لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية للنهوض بحوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها، وإعطاء توجيهات عملية لتنفيذ مثل هذه السياسات والاستراتيجيات.
- أن تكون بمثابة أداة في يد الحكومات وشركائها في مجال التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة في مجال حوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها بغرض المساعدة في صياغة الإجراءات ذات الصلة وتنفيذها، وإنشاء أو تحسين هياكل المؤسسات المطلوبة وعملياتها.
- تيسير التعاون دعماً لحوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها.
- تشجيع المزيد من البحوث والتقدم في المعارف بحوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها.

والمقصود من الخطوط التوجيهية في هذا السياق، هو تشجيع مساهمة المصايد الصغيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وغيرها من الصكوك الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

العلاقة بالصكوك الدولية الأخرى

يوضح هذا القسم كيفية ارتباط الخطوط التوجيهية بالصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، وكونها جزء لا يتجزأ من إطار أكبر يشجع الحوكمة الجيدة والتنمية المستدامة.

وتأخذ الخطوط التوجيهية في اعتبارها الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، لاسيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والصيد الرشيد. وهي تكمل هذه الصكوك، ولا تسعى إلى تغيير موادها أو الالتزامات المرتبطة بها، وإنما تسعى إلى زيادة الوضوح فيما بشأن تنفيذ الخطوط فيما يتعلق بالمصايد الصغيرة[8].

* * * * * * *

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة 25–1

[8] لا تخل الإرشادات الواردة في هذه الوثيقة إلى أي صكوك دولية بوضع أي دولة فيما يتعلق بتوقيعها أو تصديقها أو انضمامها إلى هذه الصكوك.

لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة. وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المادة 1

1- لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2- لجميع الشعوب سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

3- على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

المادة 20

1- للشعوب الأصلية الحق في أن تحتفظ بنظمها أو مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطورها، وأن يتوفر لها الأمن في تمتعها بأسباب رزقها وتنميتها، وأن تمارس بحرية جميع أنشطتها التقليدية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

2- للشعوب الأصلية المحرومة من أسباب الرزق والتنمية الحق فيا لحصول على جبر عادل ومنصف.

المادة 26

1- للشعوب الأصلية الحق في الأراضي والأقاليم والموارد التي امتلكتها أو شغلتها بصفة تقليدية، أو التي استخدمتها أو اكتسبتها بخلاف ذلك.

2- للشعوب الأصلية الحق في امتلاك الأراضي والأقاليم والموارد التي تحوزها بحكم الملكية التقليدية أو غيرها من أشكال الشغل أو الاستخدام التقليدية، والحق في استخدامها وتنميتها والسيطرة عليه، هي والأراضي والأقاليم والموارد التي اكتسبتها بخلاف ذلك.

3- تمنح الدول اعترافا وحماية قانونيين لهذه الأراضي والأقاليم والموارد. ويتم هذا الاعتراف مع المراعاة الواجبة لعادات الشعوب الأصلية المعنية وتقاليدها ونظمها الخاصة بحيازة الأراضي.

مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

المادة 6-18

اعترافاً بأهمية مساهمات المصايد الحرفية والمصايد الصغيرة في مجالات العمالة، وتحقيق الدخل والأمن الغذائي، ينبغي للدول أن تحمي بصورة مناسبة حقوق الصيادين والعاملين في مجال الصيد، لاسيما العاملين في مصايد الكفاف والمصايد الصغيرة والحرفية، في معيشة مأمونة وعادلة، مع إعطائهم – عند الاقتضاء – أفضلية الاستفادة من مناطق الصيد والموارد السمكية التقليدية في المياه الخاضعة للولاية الوطنية.

* * * * * * *

تأخذ الخطوط التوجيهية في حسبانها أيضا الالتزامات المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ التي وردت في **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية** (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) مثل:

المبدأ 1:

يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويحق لهم أن يحيوا حياةً صحيةً ومنتجةً في وئام مع الطبيعة.

المبدأ 3:

يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

التعليقات:

بناء على ما سبق، من المقترح أن تقتبس الخطوط التوجيهية العناصر الرئيسية التي وردت في الصكوك الدولية ذات الصلة (أنظر على سبيل المثال مقدمة الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم التحقيق المستمر للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، المنظمة، 2005). ومن بين الصكوك الدولية الأخرى التي يمكن أن يرد ذكرها في المقدمة و/أو الأجزاء التالية من الوثيقة[9]:

- إعلان **الحق في التنمية**
- الاتفاقية الدولية **للقضاء على جميع أشكال التمييز**
- الاتفاقية الدولية **للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**
- **إعلان بيجين وبرنامج عمل بيجين (1995)**
- اتفاقية **حقوق الطفل**
- **اتفاقية منظمة العمل الدولية** بشأن عمالة الأطفال (رقم 138 و182) والشعوب الأصلية وأفراد القبائل (رقم 169) والعمل في صيد الأسماك (رقم 188 ورقم 199)
- الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (**اتفاقية العمال**

[9] يمكن الحصول على الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان من الموقع http://www2.ohchr.org/english/law/.

المهاجرين)

- **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار**
- **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21**
- اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (**اتفاقية الأرصدة السمكية**)
- **الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي**
- **الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وإطار عمل هيوغو**
- **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ**
- **مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة وخطة عمل جوهانسبرغ**

وقد يكون من المهم إدراج إطار متوازن في الجزء التمهيدي من الخطوط التوجيهية ليشير إلى كل من الحقوق والواجبات فيما يتعلق بالتنمية البشرية والبيئة، (بغرض بيان الكيفية التي ستساهم بها الخطوط التوجيهية في التنمية المستدامة سواء الاجتماعية – الاقتصادية أو البيولوجية، لكل من مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة ولغيرها: اليوم وغدا) [أنظر أيضا **المبادئ العامة** أدناه]

خصائص المصايد الصغيرة وتعريفها

يتناول هذا القسم مسألة تعريف المصايد الصغيرة ويقدم توجيهات في هذا الشأن

تقر الخطوط التوجيهية بوجود فوارق عديدة في قطاع المصايد الصغيرة، ولا تضع تعريفاً واحداً لهذه المصايد.

ومع ذلك، فمن المهم – على المستوى القطري أو بحسب كل ظرف بعينه – تعريف الأنشطة والعاملين الذين يعتبرون على نطاق صغير، ضمانا للشفافية والمساءلة عند تطبيق الخطوط التوجيهية.

ومن الممكن استخدام عدد من المعايير عند تعريف ما يمكن أن يوصف بأنه مصيدة صغيرة النطاق في إطار محلي أو قطري. ومن بين هذه المعايير:

حجم قارب/ سفينة الصيد ومحركها
نوع القارب/ السفينة
وحدة الصيد
الملكية
المدة المستغرقة في الصيد
مواقع الصيد
تصريف المصيد
استخدام المصيد
المعرفة والتكنولوجيا
الاندماج في الاقتصاد
[أنظر أيضاً التعليقات أدناه، والمرفق3]

إن أهمية الصيد كجزء من وسيلة تقليدية للعيش قد تكون اعتباراً له أهميته، كما هو الحال مثلا بين الشعوب الأصلية الذين احترفوا الصيد دائما. ويمكن القول أنه بسبب الأهمية الثقافية لمهنتهم واعتمادهم على الموارد المائية في حياتهم التقليدية، لابد من احترام اختيارهم لان يكونوا صيادين أو من العاملين في مجال الصيد [أنظر إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية، المادة 20 أعلاه]

ولابد من ربط التعاريف بالنظرة الشاملة لمجتمعات الصيد، وأن يشمل ذلك أيضا من يعملون في القطاع الفرعي اللاحق لعمليات الصيد، وكذلك الأنشطة الأخرى التي تجري على البر. وهناك أهمية بالغة لإدراج العمل ''الخفي'' في اغلب الأحيان الذي تقوم به المرأة في هذا المضمار [بسبب نقص البيانات أو بسبب النظرة المتحيزة ضد المرأة في هذا القطاع]

التعليقات

إن قطاع مصايد الأسماك شديد التنوع، وليس هناك تعريف متفق عليه عالميا للمصايد الصغيرة مقابل المصايد الكبيرة. وإذا كان بإمكان الخطوط التوجيهية أن تسعى إلى الخروج بمثل هذا التعريف، فإن ذلك سيكون صعبا على الأرجح، وربما كان الأسلم هو إعطاء إرشادات عن كيفية معالجة هذه المسألة على المستويين المحلي والوطني.

وقد خلصت جماعة العمل المعنية بالمصايد الصغيرة في المنظمة عندما اجتمعت في بانكوك بتايلند عام 2003 إلى أنه ليس من الممكن السعي إلى وضع تعريف عالمي للمصايد الصغيرة نظرا لتنوعها وديناميتها. وتمت الموافقة على الوصف التالي لهذا القطاع الفرعي:

يمكن تعريف قطاع المصايد الصغيرة تعريفًا واسعاً بأنه قطاع متطور وديناميي يستخدم تكنولوجيات كثيفة العمالة في الصيد والتصنيع والتوزيع لاستكشاف الموارد السمكية في البحار والمياه الداخلية. وفي أغلب الأحيان تهدف الأنشطة التي يمارسها هذا القطاع الفرعي – سواء لبعض الوقت أو كل الوقت أو موسميا – إلى توريد الأسماك ومنتجاتها إلى الأسواق المحلية وللاستهلاك المعيشي. ولكن الإنتاج المتجه نحو التصدير زاد في كثير من المصايد الصغيرة في العقد أو العقدين الأخريين، نظرا للزيادة التي حدثت في تكامل الأسواق وفي العولمة. وإذا كان النمط السائد هو أن الرجال هم الذين يمارسون الصيد بينما تعمل النساء في تصنيع الأسماك وتسويقها، فالمعروف أن النساء يعملن أيضا في أنشطة الصيد القريبة من السواحل كما يعمل الرجال في تصنيع الأسماك وتوزيعها. وبعض الأنشطة الفرعية الأخرى التي لها صلة بالمصايد مثل صنع الشباك، وصناعة القوارب، وإصلاح المحركات وصيانتها، وغيرها توفر فرصا للعمل والحصول على دخل لمجتمعات الصيد في البحار وفي المياه الداخلية. وتعمل المصايد الصغيرة على مستويات تنظيمية متفاوتة تفاوتا شديداً، حيث تتراوح بين شخص واحد يعمل لحسابه، وحتى قطاع الأعمال الرسمي، مروراً بالمؤسسات الصغيرة غير الرسمية. وبناء على ذلك، فإن هذا القطاع الفرعي ليس متجانساً داخل البلد الواحد أو فيما بين البلدان والأقاليم، وبالتالي لابد من الاهتمام بهذه الحقيقة عند وضع أي استراتيجيات أو سياسات للنهوض بإسهامه في الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر (المنظمة 2004، quoted in Béné, Macfadyen and Allison, 2007, p 7)

نوقشت مسألة وضع تعريف للمصايد الصغيرة في سياق ما يعرف بـ''مشروع الأعداد الكبيرة''. ويتضمن المرفق 3 جدولا بفئات وخصائص المصايد التي تشبه تلك التي تم إعدادها أثناء عمل المشروع [أنظر أيضاً: البنك الدولي/ المنظمة/ المركز العالمي للأسماك، 2010].

مبادئ عامة

يتناول هذا القسم المبادئ الأساسية المقترحة لوضع الخطوط التوجيهية على أساسها.

تقوم الخطوط التوجيهية على مبادئ الحوكمة الجيدة، مثل الشفافية والمساءلة. وهي تشجع المشاركة بالإضافة إلى أنها شاملة. وهي تدعو أيضا إلى المسؤولية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

وتنتهج الخطوط التوجيهية نهج حقوق الإنسان في التنمية، معترفة في ذلك بأن لكل فرد – بما في ذلك المجموعات المحرومة –حقوقا ملزمة قانوناً.

إن التنمية العادلة مسألة جوهرية، ولذا تدعو الخطوط التوجيهية إلى المساواة بين الجنسين وإلى عدم التمييز واحترام ومشاركة جميع المعنيين بالمصايد الصغيرة.

وتشجع الخطوط التوجيهية النُهج الكلية والمتكاملة التي تجمع بين إدارة الموارد الطبيعية وإدارة النظام الايكولوجي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي إعطاء نفس الاهتمام للبيئة، ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق المجتمع المحلي[10]. والاستدامة مفهوم أساسي يصلح للنواحي البيولوجية كما يصلح للأبعاد الإنسانية. ولابد أن تسترشد الأفعال هنا بالنهج التحوطي وإدارة المخاطر، تلافيا لأي نتائج غير مرغوب فيها، والتي لا تقتصر على الاستغلال المفرط للموارد السمكية والتأثير السلبي على البيئة، بل تمتد إلى نتائج اجتماعية واقتصادية غير مقبولة.

وتلتزم الخطوط التوجيهية بالإطار الموجود في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وتتبع نهج النظام الايكولوجي في مصايد الأسماك كمبدأ هام يهتدي به، وتحتضن آراء المشاركين، وشمولية واستدامة جميع أجزاء النظم الايكولوجية، بما في ذلك سبل معيشة السكان.

التعليقات

المبادئ العامة المذكورة أعلاه ليست قاصرة على الخطوط التوجيهية، وإنما تميل إلى أن تكون الأساس الذي يقوم عليه العديد من الصكوك الدولية. كما أن أغلب هذه المبادئ سيأتي ذكره في العناوين الموضوعية التالية، ومع ذلك، فإن لبعض هذه المبادئ أهمية بالغة، وبالتالي فإنها تستحق إشارة خاصة في بداية الوثيقة.

فمن الممكن وصف *الحوكمة الجيدة* على أن لها ثمانية صفات أساسية: ''التشاركية، والتوجه نحو توافق الآراء، والمساءلة، والشفافية، والاستجابة، والفعالية والكفاءة، والعدالة والشمولية، والالتزام بسيادة القانون. وهي تتكفل بتقليل حجم الفساد، وأخذ آراء الأقليات في الحسبان، وسماع أصوات أكثر الفئات تعرضا للخطر عند اتخاذ القرارات، وتستجيب لاحتياجات المجتمع في الوقت الحاضر وفي المستقبل'' (اللجنة الاقتصادية

[10] أنظر أيضاً (Kurien & Willmann)، 2009

والاجتماعية لغرب آسيا والمحيط الهادي في الأمم المتحدة، 2008. ما هي الحوكمة الجيدة؟ موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمحيط الهادي على الشبكة العنكبوتية).

مشاركة أصحاب المصلحة وتمثيلهم

يتناول هذا القسم أهمية المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين في صنع القرارات والقيام بالأعمال المتعلقة بحوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها

تروج الخطوط التوجيهية لاستخدام نُهج شاملة وتشاركية في كل عمليات صنع القرار والتخطيط والتنفيذ التي لها علاقة بالمصايد الصغيرة وبالعاملين في صناعة الصيد ومجتمعاتهم المحلية.

لابد من تشجيع المشاورات المفيدة والمشاركة من جانب أصحاب المصلحة (سواء بصورة مباشرة أو من خلال ممثليهم المختارين) لاسيما المحرومين منهم، والترويج لذلك في عمليات صنع القرار. والمطلوب أيضا تشجيع المساواة بين الجنسين، ومراعاة الشواغل المتعلقة بالجنسين، والمنظور الجنساني، وتمكين المرأة. وينبغي لعمليات التشاور ووسائلها أن تأخذ في الحسبان الخصائص المهنية لأصحاب المصلحة، وممارساتهم المعتادة، وأن تيسر إجراء المشاورات بين كل المعنيين، فلكل إنسان الحق في المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في القرارات التي تؤثر عليه، ولابد من وضع أحكام عن طريق بناء القدرات، وتطوير التنظيمات، واستخدام وسائل الاتصالات المناسبة للمجموعة المستهدفة، ضمانا لتوافر القدرات والحوافز لدى المعنيين لكي يشاركوا بصورة فعالة.

تشجع الخطوط التوجيهية المشاركة في صنع القرار عند أدنى مستوى ممكن من اللامركزية (مبدأ التبعية). فالسياسات الأساسية ذات الصلة، والأطر القانونية والتنظيمية، ينبغي أن تقوم على المشاورات والمشاركات العامة. إذ أن الخطوط التوجيهية تنظر إلى المصايد الصغيرة والأنشطة المرتبطة بها باعتبارها عمليات اقتصادية ومهنية (حتى عندما تكون لبعض الوقت أو من حين إلى آخر، حيث أنها تسهم – بصورة جوهرية في أغلب الأحيان – في وسائل المعيشة). ومن هنا، لابد من تمثيل المصايد الصغيرة والعاملين في مجال الصيد في الأجهزة المهنية والقطاعية سواء المحلية أو القطرية ذات الصلة (مثل مجالس إدارة موارد المصايد والمناطق الساحلية). كما ينبغي إقامة روابط رأسية في صنع القرار – من المستوى المحلي إلى المستويات الجهوية والقطرية والإقليمية والدولية – مع التمثيل المناسب لمختلف المصالح في كل مستوى من هذه المستويات، ضمانا لأن تأتي جميع الشواغل المحلية ممثلة تمثيلا لائقا في السياسات وبرامج العمل الأوسع نطاقا.

وينبغي أن تنطوي عمليات التنفيذ على أن تكون هناك موافقة حرة ومسبقة وعن علم من جانب المجتمعات المحلية المتأثرة ومجتمعات الشعوب الأصلية قبل الاتفاق على أي مشروعات أو برامج للتنفيذ أو تدابير تشريعية أو إدارية قد تؤثر عليهم، تلافيا لحدوث أي تأثيرات معاكسة على التنمية.

ولابد من وجود آليات لفض المنازعات للتصدي لأي نزاعات محتملة بين أصحاب المصلحة في العمليات التشاركية لصنع القرار. والسبل المناسبة لفض النزاعات وثيقة الصلة بالظروف السائدة، ولابد أن تكون وثيقة الصلة بالثقافة السائدة أيضاً.

التعليقات

هناك العديد من الصكوك الحالية التي تتعرض وتساند عملية المشاركة وحق أصحاب المصلحة في التأثير على القرارات التي تتعلق بحياتهم وسبل معيشتهم، وبحقهم في أن يمثلوا، وضرورة وجود آليات لفض النزاعات.

مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد: تؤكد المدونة (المادة 6–13) على أنه ''ينبغي للدول – بالقدر الذي تسمح به القوانين واللوائح الوطنية – أن تكفل اتسام عمليات اتخاذ القرار بالشفافية وتحقيق حلولاً سريعة للمشكلات الملحة. وينبغي للدول أن تقوم – بمقتضى تدابير مناسبة – بتسهيل التشاور مع الصناعات السمكية، وعمال الصيد، ومنظمات البيئة وغيرها من المنظمات المهتمة وضمان المشاركة الفعالة لهذه الأطراف في اتخاذ القرارات الخاصة بوضع القوانين والسياسات المتصلة بإدارة مصايد الأسماك، والتنمية، والإقراض والمعونة الدوليين. وتنص المدونة (المادة 10–1–2) على أنه ''ينبغي للدول، نظراً للاستخدامات المتعددة للمناطق الساحلية، أن تكفل التشاور مع ممثلي قطاع مصايد الأسماك، ومجتمعات الصيد خلال عمليات اتخاذ القرار، وإشراكهم في النشاطات الأخرى المتصلة بالتخطيط لإدارة المناطق الساحلية وتنميتها'' كما تنص المدونة (المادة 10–1–5) على أنه ''ينبغي للدول أن تروج لوضع إجراءات وآليات، على المستوى الإداري المناسب لتسوية النزاعات التي تنشأ داخل قطاع مصايد الأسماك وفيما بين مستخدمي موارد المصايد وغيرهم من مستخدمي المناطق الساحلية''.

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية المادة (18): ينص على أن ''للشعوب الأصلية الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمس حقوقها من خلال ممثلين تختارهم هي بنفسها ووفقا لإجراءاتها الخاصة، وكذلك الحق في حفظ وتطوير مؤسساتها الأصلية الخاصة بها التي تقوم باتخاذ القرارات''. كما ينص الإعلان على ''حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة'' (مثلما جاء في المادتين 11 و28)

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (المبدأ 22): ''للسكان الأصليين ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الأخرى، دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة بفضل ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية. وينبغي أن تعترف الدول بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم، وأن تدعمها على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة''.

اتفاقية العمال المهاجرين (المادة 42–2): تيسر دول العمل، وفقاً لتشريعها الوطني، استشارة العمل المهاجرين وأفراد أسرهم أو مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة المجتمعات المحلية وإدارتها.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 14): تنص في سياق التنمية الريفية وعلى أساس المساواة بين الرجل والمرأة على ضرورة أن تكفل الدول للمرأة ''الحق في المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات''.

ومن بين المسائل التي تدخل في سياق عملية المشاركة أن الخطوط التوجيهية قد ترى توضيح مدى الدقة في تحديد أصحاب المصلحة، أي من هم المعنيون وكيفية إشراكهم. ففي الوقت الذي ينتظر فيه أن تكون الخطوط التوجيهية ذات توجه شامل بشكل عام، فإن تحديد أصحاب المصلحة ومشاركتهم قد لا يكون دائماً أمراً سهلا في الواقع. فنطاق أصحاب المصلحة المحتملين يمتد من هؤلاء العاملين بصورة مباشرة في أنشطة الصيد في المصايد الصغيرة (عمليات الصيد والعمليات التالية لها وغيرها) وأفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، إلى غيرهم من العاملين في الاقتصادات المحلية والوطنية، والكيانات الأخرى العاملة في المصايد الكبيرة وقطاع تربية الأحياء المائية.

وفي ظل التوجه العام الحالي في كثير من البلدان نحو اللامركزية ونقل مسؤوليات صنع القرار وإدارة الموارد إلى المستويات المحلية، أصبح الاهتمام يتزايد باستخدام الهياكل والإجراءات التقليدية والعرفية في كفالة المشاركة من جانب المجتمع المحلي. ومع ذلك، فإذا كان تمكين المؤسسات التقليدية المحلية مناسباً في كثير من الحالات، فإنها لا تمثل بالضرورة عدالة اجتماعية. فمجتمعات الصيد كيانات غير متجانسة عادةً، وليس هناك ما يضمن أن تؤدي إعادة توزيع السلطات من الحكومات المركزية إلى القيادات المحلية إلى توزيع عادل للحقوق والمزايا داخل المجتمع المحلي بصورة تلقائية[11]. فقد تكون هناك – مثلا – حواجز ثقافية تحول دون مشاركة النساء أو المهاجرين، وهو أمر يحتاج إلى معالجته. وكلما سعت الخطوط التوجيهية إلى تشجيع المؤسسات التقليدية والممارسات العرفية، كلما كان من الضروري دراسة هذه المشكلة.

حوكمة الموارد، ونظم الدخول إلى المصايد، والتنفيذ

يتناول هذا القسم ضرورة التكفل باستخدام الموارد بصورة مستدامة، وتطبيق نظم الدخول إلى المصايد بما يتسق والاحتياجات المعيشية لمجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة.

الدخول إلى المصايد ومبادئ الحوكمة

تقر الخطوط التوجيهية بضرورة الاستخدام المستدام للموارد المائية وغيرها من الموارد الطبيعية، وبإنجاز الحق في التنمية بالوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية معاً، سواء لأجيال الحاضر أو المستقبل.

وتعترف الخطوط التوجيهية بنهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصايد الأسماك كمبدأ يسترشد به في إدارة الموارد ويراعي الاعتبارات الإنسانية والايكولوجية البيولوجية معاً. وينبغي تطبيق هذا النهج بطريقة تركز على المجتمع المحلي وتتسق مع الحقائق المعيشية في المصايد الصغيرة ومع مبادئ حقوق الإنسان. ولابد من إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق أشد المجموعات تضرراً. وينبغي الترويج للإدارة بالمشاركة ولغيرها من الترتيبات

[11] أنظر أيضاً Béné C. & Neiland A. 2004. Empowerment reform, yes... but empowerment for whom? Fisheries decentralization reforms in developing countries: a critical assessment with specific reference to poverty reduction. Aquatic Resources, Culture and Development. (1) 1. Pp35-49

التشاركية بالنسبة لجميع المياه الساحلية والداخلية، مثلما يحدث في سياق المناطق البحرية المحمية. وترويج الخطوط التوجيهية أيضاً لإثارة الوعي بالحقوق الخاصة بالمصايد الصغيرة، بتمكين صغار الصيادين وعمال الصيد ومجتمعاتهم المحلية لكي يطالبوا بحقوقهم.

كما تقر الخطوط التوجيهية بضرورة أن تسعى المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة إلى الحصول على الموارد (الأراضي والمياه) التي تشكل القاعدة التي يعيشون عليها. وينبغي النظر إلى العادات والممارسات المحلية، أو إلى طرق الحصول التفضيلية الأخرى على الموارد السمكية والأراضي من جانب المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة بمن فيها الشعوب الأصلية، بطرق تتسق وحقوق الإنسان[12]. ولابد أن تتوافق نظم الإدارة مع الحقائق الاجتماعية – الثقافية، وأن تعترف بأن هذه الحقائق تقوم في أغلب الأحيان على مفهوم أن الأراضي الساحلية ومناطق الصيد هي موارد للمجتمع المحلي.

وتلاحظ الخطوط التوجيهية أن هناك في أغلب الأحيان تنافساً على الموارد، وأن مشكلات المستخدمين المتعددين موجودة بالفعل، لاسيما في المياه الداخلية. فنفس المياه تستخدم في العديد من الأنشطة البشرية بخلاف عمليات الصيد، مثل تربية الأحياء المائية، وتوليد الكهرباء، والزراعة، والملاحة، والسياحة، وتوصيل المياه إلى المدن والمصانع والتخلص من المخلفات، وحفر آبار النفط واستخراجه، وتحديد مواقع الموانئ. ونظراً للنمو السريع في تربية الأحياء المائية في كثير من الأماكن، فربما كانت هناك حاجة إلى ايلاء اهتمام خاص للتفاعل والتنافس بين هذا القطاع وبين المصايد الصغيرة. فالتنافس على المناطق الساحلية في سياق النمو الاقتصادي هو مصدر قلق متزايد. فمن المهم وضع مبادئ لها قيمتها وفائدتها الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك، حتى يمكن طرح أوضاع مصايد الأسماك بصورة لائقة عند مناقشة عمليات التخصيص وخطط التنمية.

المسؤوليات وآليات التنفيذ

ينبغي إعطاء الحق والمسؤولية لمجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة لكي تُصلح وتحمي وتدير النظم الايكولوجية في المياه المحلية والساحلية التي تعتمد عليها هذه المجتمعات في حياتها، والتي استخدمتها عادة لكسب قوتها. وهناك علاقة وثيقة بين إدارة المصايد وبين صون التنوع البيولوجي، وهو ما اتضح في النظام الايكولوجي لإدارة مصايد الأسماك، كما أن للمصايد الصغيرة دور هام ومسؤولية ينبغي أن تتحملها في هذا السياق.

ولابد من القضاء على أشكال الصيد المدمر، مع تشجيع المصايد الصغيرة على إتباع طرق وممارسات للصيد تحافظ على البيئة وتناسب متطلبات هذه المصايد وبيئتها. وينبغي معالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وكذلك التلوث البحري وغيره من أنواع التلوث داخل هذا القطاع وخارجه، فالخطوط التوجيهية

[12] أنظر أيضاً Sharma، 2008

تشجع على استنباط تكنولوجيات مناسبة وممارسات للصيد الرشيد مع تقليل التأثيرات على النظام الايكولوجي وتنفيذ قواعد الإدارة القائمة.

وتقر الخطوط التوجيهية بوجود نزاعات بين الصيادين في المصايد الصغيرة وعمليات الصيد في المصايد الكبيرة حول الحصول على الموارد، وبأن الجانب الأول هو الجانب الأضعف في أغلب الأحيان في هذه النزاعات. والأمر بحاجة إلى آليات لفض هذه النزاعات، كما ينبغي دعم الصيادين في المصايد الصغيرة في مطالبهم المعقولة بقصر الدخول إلى مناطق الصيد (التقليدية) عليهم. فهناك حاجة إلى حماية حقهم في الصيد من خلال نظم مناسبة للرصد والمراقبة والإشراف.

وتدعم الخطوط التوجيهية نُهج حوكمة الموارد التي تجمع بين إدارة مصايد الأسماك وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهي تعترف بالحاجة إلى حوافز مناسبة (مؤسسية وقانونية واقتصادية واجتماعية) للمجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة لكي تمارس الإدارة المستدامة – حتى في المدى القصير– للموارد المائية التي يعتمدون عليها في معيشتهم، هم والأجيال القادمة على السواء. وتدعم الخطوط التوجيهية أيضا القضاء على الأشكال الضارة وغير المنصفة للدعم وغيره من الممارسات الاقتصادية غير المستدامة.

السلامة في البحار

تعترف الخطوط التوجيهية بالتعقيد الذي يحيط بمسائل السلامة في البحار، وبالأسباب العديدة وراء هذه السلامة الناقصة، والعلاقة بين السلامة في البحار والصيد الرشيد. فتصميم وتنفيذ نظام مناسب لإدارة المصايد من شأنه تقليل الضغط على الصيادين اللذين يندفعون إلى الصيد قبل غيرهم وبالتالي يتجاهلون الحافز على ضمان سلامتهم. والنهج الفعال للسلامة في البحار يضم: الوقاية، والاحتفاظ بالحياة والإنقاذ الذاتي، والبحث والإنقاذ. ويحتاج الأمر هنا إلى نُهج كلية وتشاركية، مثل تطوير التكنولوجيا، وإدخال تحسينات على صناعة القوارب، والتدريب وإثارة الوعي، وقواعد الإدارة وتطبيقها. ولابد من إدخال الاعتبارات ذات الصلة وعناصر السلامة في البحار في جميع مشروعات ومبادرات المصايد. وتدعم الخطوط التوجيهية بشدة تدابير السلامة في البحار وتحسين ظروف العمل التي تنطوي عليها هذه التدابير.

التعليقات

إن موضوع هذا القسم (حوكمة الموارد ونظم الدخول إلى المصايد) هو – إلى جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية أدناه – موضوع محوري بالنسبة للخطوط التوجيهية، وربما للمجالات التي تظهر فيها أغلب الأفكار الجديدة – القائمة على نُهج حقوق الإنسان. – وتترجم إلى أحكام تتعلق بحقوق مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة بهدف الترويج للحوكمة الجيدة والتنمية المستدامة. وينعكس هذا الإطار القائم على الحقوق بالفعل في العديد من الصكوك الدولية القائمة (مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان حقوق الشعوب الأصلية – أنظر ما سبق) وإن كانت هناك حاجة إلى توضيح كيفية تطبيق ذلك على المصايد الصغيرة مع ربط حقوق الصيد بحقوق الإنسان.

وهنا أيضا مجال ينبغي فيه النظر إلى الاحتياجات الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة والتوفيق بينها وبين الفوائد الحقيقة طويلة الأجل، فمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ونهج النظام الايكولوجي في إدارة مصايد الأسماك يشكلان إطارا سليما في هذا الشأن، ولكن الأمر يحتاج – مرة أخرى – إلى المزيد من الإرشادات حتى يمكن تطبيق ذلك على المصايد الصغيرة.

وقد تم وضع عدد من الصكوك الأخرى التي تتعرض للاحتياجات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للموارد، وذلك تأسيساً على المبادئ العامة التي وردت في مدونة السلوك. وهناك العديد من خطط العمل الدولية هذه ترتبط ارتباطا خاصاً بالمصايد الصغيرة (أنظر المنظمة 1999، المنظمة 2001)، مثل:

- خطة العمل الدولية لصون أسماك القرش وإدارتها (1999)
- خطة العمل الدولية لإدارة القدرة على الصيد (1999)
- خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ، وردعه والقضاء عليه (2001)

وتركز **اتفاقية التنوع البيولوجي** على صون التنوع البيولوجي وقيمته الجوهرية. فمن بين ما تنص عليه الاتفاقية أن على الأطراف المتعاقدة ''دمج صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، إلى أقصى حد ممكن وحسب الاقتضاء، في خطط وبرامج وسياسات قطاعية أو تشمل جميع القطاعات'' (المادة 6). وفي الوقت نفسه تعترف الاتفاقية ''بالاعتماد الوثيق والتقليدي لكثير من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعيش بطرق تقليدية على الموارد البيولوجية، والرغبة في التقاسم العادل للمنافع الناجمة عن استغلال المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات التي لها علاقة بصون التنوع البيولوجي واستخدام مكوناته بصورة مستدامة (أنظر أيضاً أدناه). كما يركز **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية** على ضرورة التحقيق المتوازن لاحتياجات البيئة والتنمية، حيث نص على سبيل المثال في المبدأ الرابع على أنه ''من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنفيذ، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها'' (أنظر المبدأ 3 المشار إليه في صفحة 16 أعلاه).

وتقوم المنظمة الآن بوضع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. وسوف تتعرض هذه الخطوط أيضاً للحيازة في سياق مصايد الأسماك، وهو مفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بالحق في الدخول إلى المصايد. والأرجح أن تقترح هذه الخطوط أن تعالج حيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية بطريقة منسقة، حيث أن سبل معيشة الكثير من الناس – لاسيما فقراء الريف – تميل إلى الاعتماد على الحصول على مجموعة من الموارد الطبيعية (أنظر http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en/).

وبإمكان الخطوط التوجيهية أن تقدم المشورة بشأن موضوعات مختلفة وعلى مستويات مختلفة. ومن بين

المسائل التي يمكن أن تدخل تحت العنوان العام لحوكمة الموارد ونظم الحصول عليها: تحديد حقوق الدخول إلى المصايد بشكل عام والمسؤوليات وإدارة (تدابير) التنفيذ[13]. وبإمكان الخطوط التوجيهية أن تصدر توصياتها في هذه المجالات، سواء بتشجيع نُهج معينة بشكل عام (مثل تنفيذ نهج النظام الايكولوجي في إدارة مصايد الأسماك، وتشجيع التشاركية، وترتيبات الإدارة المشتركة)، أو أن تكون أكثر تحديدا (مثل تحديد مناطق الصيد الخالصة للمصايد الصغيرة، أو اقتراح ''scale subsidiarity'' حيث لا يسمح لوحدات الصيد الكبيرة بدخول أي من مصايد الأسماك إلا بعد استنفاد إمكانية استخدام وحدات صيد صغيرة). كما يمكن للخطوط التوجيهية أن تحدد الاعتبارات والمعايير التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عندما يتعلق الأمر باتفاقيات الدخول إلى المصايد (مثل دخول أساطيل الصيد في المياه العميقة إلى مياه الدول الأخرى)، وإسداء المشورة فيما يتعلق بالوضع الذي ينبغي إعطاؤه لنظم الحوكمة العرفية.

إن جوهر نظام الدخول إلى المصايد هو تحديد من الذي يمكنه الصيد، وأين، وكيف؟ والمرجح أن يؤدي ذلك إلى أسئلة تتعلق بالتعاريف: من هو الصياد الصغير، وماذا تعني كلمة ''تقليديا''؟ وإذا كان من الصعب ربما إدراج أحكام دقيقة في الخطوط التوجيهية، فإن بمقدورها أن تقدم إرشادات فيما يتعلق بالمعايير والعمليات التي يمكن استخدامها لتوضيح هذه الأمور على المستويين المحلي والوطني (أنظر أيضا القسم المعنون ''**صفات المصايد الصغيرة وتعريفها**'' أعلاه).

يميل عمل النظم الجيدة لحوكمة الموارد والامتثال لها، إلى ضرورة وجود حوافز. وقد تكون هذه الحوافز سلبية، كأن تطبق عن طريق عقوبات، أو ايجابية من التي تحفز على السلوك القويم. وربما ساهمت الخطوط التوجيهية بإرشادات في هذا المضمار، مثل إلغاء الحوافز السلبية، كتلك التي لها آثارها الضارة مثل أنماط معينة من الدعم. فاتفاقية التنوع البيولوجي (المادة 11) تدعو كل طرف متعاقد إلى اعتماد ''تدابير اقتصادية واجتماعية سليمة، تكون بمثابة حوافز على تشجيع صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار''[14] وفي ظروف الفقر والمصايد الصغيرة، يمكن إيجاد حوافز باستخدام نهج متكامل، يجمع بين إدارة المصايد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (أنظر أيضا القسم الخاص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية أدناه). فالدعم الذي يقدم إلى مصايد الأسماك، هو الآن جزء من المفاوضات التي تجري في منظمة التجارة العالمية على جدول أعمال الدوحة. وبينما لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن، فإن هناك اقتراحات بحظر أنماط معينه من الدعم (كتلك التي تؤدي إلى الإفراط في الصيد والإفراط في القدرة على الصيد) والسماح بحوافز أخرى بشرط وجود نظم أساسية لإدارة المصايد.

سبق أن نوقشت مسألة تنفيذ نظم الرصد والمراقبة والإشراف والحاجة إلى تحسينها في اجتماع *حلقة العمل العالمية الثالثة لتنفيذ التدريب في مصايد الأسماك* الذي عقدته الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف في مايوتو بموزامبيق في الفترة من 28 فبراير/ شباط إلى 4 مارس/ آذار 2011 (أنظر http://www.gfetw.org/) وفي سياق المصايد الصغيرة، قسمت أغلب المسائل المتعلقة بالرصد والمراقبة

[13] أنظر على سبيل المثال Cochrane & Garcia، 2009.

[14] أنظر أيضاً المنظمة 2009 ج، وDe Young ، Charles & Hjort، 2008، لمناقشة الحوافز فيما يتعلق بنهج النظام الايكولوجي في إدارة مصايد الأسماك.

والإشراف إلى مجموعتين: (1) الشواغل التي تحيط باقتحام سفن الصيد الكبيرة المناطق الساحلية ومواقع الصيد المحجوزة لصغار الصيادين الذين يستخدمونها بالفعل، والأضرار التي يسببها ذلك (للمخزونات السمكية، والصيد، ومعدات الصيد، والصيادين، ومجتمعاتهم، الخ ..)، (2) الشواغل التي تحيط بالصيد غير القانوني الذي يمارسه صغار الصيادين أنفسهم، بما في ذلك ممارسات الصيد المدمر (وعي الأخص استخدام المواد السامة) والصيد الجائر. وهذه الشواغل ترتبط أيضا بانخفاض أو ضعف الحواجز أمام الدخول إلى المصايد (الدخول المفتوح فعليا) ونقص عمليات المراقبة نظرا لكثرة أعداد السفن ومواقع الإنزال على الشواطئ، وكذلك سوء حالة السفن، وعدم إعطاء الأولوية عادة للرصد والمراقبة والإشراف.

وتتعاون المنظمة مع منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية في ميدان السلامة في البحار، وأصدرت هذه المنظمات مؤخرا مشروعا نهائياً بشأن *توصيات لسلامة سفن الصيد ذات السطح التي يقل طولها عن 12 مترا. وسفن الصيد بدون سطح*. وهناك أيضا الصكوك الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية التي تستهدف قطاع الصيد وظروف عمل الصيادين على وجه التحديد، مثل: اتفاقية العمل في الصيد (رقم 188) وتوصية العمل في الصيد (رقم 199). وتسعى هذه الصكوك إلى توفير عمل لائق للصيادين. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن بالدخول على الموقع http://www.safety-for-fishermen.org/en/.

وتشير التعليقات المذكورة أعلاه إلى إدارة الموارد السمكية على وجه الخصوص وإلى حصول الصيادين على هذه الموارد، وإن كان من الممكن استخدام تعليل مشابه في المسائل ذات الصلة وأصحاب المصلحة، وفي الحصول على الموارد الأخرى (مثل الأراضي في المناطق الساحلية) ومن جانب بعض مجموعات المهنيين الاجتماعيين (مثل مصنعو الأسماك الذين يحصلون على الأسماك بسهولة – أنظر أيضا القسم المعنون ''**ما بعد الصيد، وفرص العمل، وسلاسل القيمة**'' أدناه).

تؤكد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المادة 10–1–3) على أنه "ينبغي للدول أن تضع، حسبما يكون ملائما، الأطر التنظيمية والقانونية الكفيلة بتحديد الاستخدامات الممكنة للموارد الساحلية، وتنظيم الوصول إليها، مع مراعاة حقوق مجتمعات الصيد الساحلية وممارساتها التقليدية بقدر اتفاقها مع التنمية المستدامة" من بين أهم ملامح نهج النظام الايكولوجي في إدارة مصايد الأسماك (أنظر المنظمة 2003 ب، والمنظمة 2009 ج):

- أنه تشاركي في جميع مستويات خطوات التخطيط والتنفيذ؛
- أنه شامل، فهو يضمن أخذ جميع العناصر الأساسية لنظام مصايد الأسماك في الاعتبار، بما فيها العناصر المتعلقة بالأبعاد الايكولوجية، والاجتماعية – الاقتصادية، وتلك المتعلقة بالحوكمة، مع أخذ العوامل الخارجية أيضا في الحسبان.
- أنه يشجع استخدام ''أفضل المعارف المتاحة'' في صنع القرار، بما في ذلك المعارف العلمية والتقليدية، مع تشجيع النهج التحوطي بما يتضمنه من ضرورة اتخاذ القرارات حتى في ظل نقص المعارف العلمية التفضيلية؛

- أنه يشجع على إتباع نظام إدارة متأقلم ويركز على أهمية وضع آليات لدوائر التغذية المرتدة على مسافات زمنية مختلفة من أجل تعديل الأداء التكتيكي والاستراتيجي على أساس الملاحظات والتجارب الحالية والسابقة؛
- أنه ينبع من المؤسسات والممارسات الحالية لإدارة المصايد.

وتنص اتفاقية التنوع البيولوجي (المادة 10) بشأن الاستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي على أن يقوم كل طرف متعاقد، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، بما يلي:

- إدماج النظر في صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار في عملية صنع القرارات الوطنية؛
- اتخاذ تدابير تتعلق باستخدام الموارد البيولوجية بغية تفادي الآثار المعاكسة على التنوع البيولوجي أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن؛
- حماية وتشجيع الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية طبقا للممارسات الثقافية التقليدية المتوافقة مع متطلبات الصيانة أو الاستخدام القابل للاستمرار
- تقديم المساعدة للسكان المحليين من أجل وضع وتنفيذ إجراءات علاجية في المناطق المتدهورة التي انخفض فيها التنوع البيولوجي؛
- تشجيع التعاون بين سلطاتها الحكومية وقطاعها الخاص لاستحداث طرائق للاستخدام القابل للاستمرار للموارد البيولوجية

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يتناول هذا القسم ضرورة إتباع نهج كلي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل التصدي للفقر وتقليل فرص تعرض مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة للمخاطر.

المنظور الكلي في التصدي للفقر وما يرتبط به من تعرض للمخاطر

تعترف الخطوط التوجيهية بالأدوار المتعددة التي تلعبها المصايد الصغيرة في خلق فرص عمل – بما في ذلك الأنشطة التي تمارسها النساء في مراحل ما بعد الصيد – وفي توليد دخل، وتوفير الطعام. وينبغي إعطاء اهتمام فائق لأهمية المصايد الصغيرة في مجال التغذية.

وتقر الخطوط التوجيهية أيضا بتنوع وتعقيد وسائل المعيشة في الكثير من مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة. ففي الوقت الذي تميل فيه وسائل المعيشة إلى الاعتماد أساساً على الموارد المائية وأنشطة الصيد وما يرتبط بها، فإن هناك أيضا استراتيجيات موازية ومكملة، تشكل شبكة من العلاقات بين مختلف القطاعات. كما يلاحظ وجود تأثيرات أخرى كثيرة، مثل الأنشطة التي تمارس على البر (الزراعة، وتربية الأحياء المائية، والصناعة، والتعدين، الخ ..) على المصايد الصغيرة ومواردها. وفي المياه الداخلية بالذات، يوجد في أغلب الأحيان تنافس بين الاستخدامات المتعددة للموارد، الأمر الذي لابد معه من معالجة هذا الموضوع بطريقة بناءة، مع مراعاة عدم تهميش مجتمعات الصيد العاملة في المصايد الصغيرة.

وتركز الخطوط التوجيهية على ضرورة فهم أن فقر مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة هي قضية لها أبعادها المتعددة، وأنها لا تقتصر على مسألة الدخل، وإنما تدل على مجموعة من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية الأساسية. فمجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة تعكس في أغلب الأحيان مستويات مرتفعة من التعرض للمخاطر التي لا ترجع إلى اعتمادهم على استغلال مورد طبيعي محدود وما يرتبط بذلك من عدم إمكان التنبؤ بمحصلة عملهم فحسب، وإنما تتأثر أيضا بعزلة مواقعهم في أغلب الأحيان، وانخفاض مستوى تعليمهم، وضعف صحتهم، وعدم حصولهم على مساكن أو مياه نقية أو خدمات اجتماعية (مثل خدمات الإصحاح ورعاية الأطفال)، مع ضعف قدراتهم الاقتصادية والسياسية. وهناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ضماناً لعدم تهميش مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة وأن يكون بإمكان أفراد هذه المجتمعات أن يتمتعوا بحقوقهم كبشر وكأعضاء في المجتمع.

وتروج الخطوط التوجيهية لنهج الحوكمة والتنمية الكلية والمتكاملة التي تأخذ هذا التعقيد في اعتبارها والتي تقوم على منظور حقوق الإنسان. ومن الضروري زيادة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم وغيرهما) ضمانا لعدم تهميش مجتمعات الصيد. وأن يكون بإمكان أفراد هذه المجتمعات أن يتمتعوا بحقوقهم كبشر وكأعضاء في المجتمع. ولابد من تشجيع فرص الحصول على الخدمات الأخرى التي تستلزمها التنمية

الاجتماعية والاقتصادية، مثل الادخار، وخطط الائتمان والتأمين (المناسبة لاحتياجات مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة).

ضمان الدخل ووسائل المعيشة البديلة

تعترف الخطوط التوجيهية بضرورة توفير دخل مضمون لمجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة وتدعم أي أعمال تهدف إلى تحسين مكاسبهم من الأنشطة المرتبطة بالمصايد أو ابتكار أنشطة تكميلية أو بديلة مدرة للدخل. ولابد من تلافي خسائر ما بعد الصيد، وضمان قيمة مضافة لزيادة توافر الإنتاج وجودته وقيمته. وينبغي أن تستفيد مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة بصورة عادلة من أي تطورات مثل السياحة وتربية الأحياء المائية.

وتدعم الخطوط التوجيهية تطوير ونشر التكنولوجيات والممارسات التي تقلل من استهلاك الطاقة في أنشطة الصيد والأنشطة المرتبطة بها. ومن الممكن أن يشمل هذا التطوير – مثلا – تعديل معدات الصيد بما يؤدي إلى خفض استهلاك الوقود، أو زيادة كفاءة أفران تدخين الأسماك بحيث تحتاج إلى مقادير قليلة من حطب الوقود. فقطاع المصايد الصغيرة مطالب بأن يقلل من تأثيره على البيئة في نفس الوقت الذي يحسن فيه من الكفاءة المالية لعملياته.

وعندما يحدث تغيير في هياكل سلسلة القيمة (بسبب تغييرات في أنماط التجارة مثلا) لابد من ايلاء اهتمام دقيق لكيفية تضرر صغار الصيادين وعمال الصيد، لاسيما النساء والمجموعات الفقيرة. وتشجع الخطوط التوجيهية تقديم الدعم لتحسين فرص الحصول على الأصول والائتمان والخدمات اللازمة وفرص الدخول إلى الأسواق، بما في ذلك الحصول على المعلومات، والتكنولوجيات الجديدة. وأذواق المستهلكين، واشتراطات تجارة الصادرات. وينبغي السعي للحصول على مزيد من الفوائد لصغار الصيادين وعمال الصيد عن طريق تحسين فرص دخولهم إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مع مراعاة احتياجات الأمن الغذائي المحلي وتنمية الأسواق الداخلية (أنظر أيضاً القسم المعنون ''ما بعد الصيد، وفرص العمل، وسلاسل القيمة'' أدناه).

التعليقات

موضوع هذا القسم – وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية – موضوع واسع جداً، وستغطي الخطوط التوجيهية عدداً كبيراً من المسائل والجوانب المرتبطة بالمفهوم الأوسع لوسائل المعيشة (أنظر أيضاً القسم المعنون ''المضمون والمجال والهيكل'' في الجزء الأول أعلاه). وقد أدرجت عدة مسائل في النص أعلاه، ولكن القائمة الموجزة بالاحتياجات التي ذكرت أثناء العملية التشاورية تضم[15]:

[15] أنظر أيضاً الحاشية 17 والمنظمة، 2011، والمنظمة 2011 ب، والمنظمة 2011 ج، والمنظمة 2010. وترد الموضوعات الأخرى ذات الصلة في الأقسام التالية، مثل ضرورة بناء القدرات والتنسيق بين القطاعات، وهو ما يشكل الوسائل الرئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- وسائل معيشة متنوعة، وفوائد عادلة من الأنشطة الاقتصادية البديلة (مثل السياحة وتربية الأحياء المائية) وتمكين المجتمعات المحلية من الاستفادة بصورة أفضل مما لديهم من موارد.
- القيمة المضافة بعد الصيد، وفرص الدخول إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية (بما في ذلك المسائل المتعلقة بأذواق المستهلكين، وخطط التوسيم الايكولوجي وإصدار الشهادات) مع التفكير في الوقت نفسه في احتياجات إمدادات الأسماك المحلية.
- تحسين البنية الأساسية لعمليات ما بعد الصيد والتسويق
- فرص الحصول على مدخرات كافية وخطط الائتمان والتأمين
- فرص الحصول على خدمات اجتماعية (الصحة والتعليم والمياه النقية والإصحاح)
- معالجة مرض نقص المناعة البشرية/ الايدز
- التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية والحاجة إلى استراتيجيات وإجراءات مناسبة لإدارة المخاطر في حالة الكوارث وللتكيف مع تغيرات المناخ.

إن الحق في مستوى معيشة لائق هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان (أنظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25 التي سبقت الإشارة إليها في صفحة 15). وقد ورد هذا الحق في صكوك أخرى مثل **إعلان الحق في التنمية** (المادة 8–1) الذي يؤكد أنه ''ينبغي للدول أن تتخذ على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي أتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات أقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية''

ويؤكد **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية** (المبدأ 5) على ضرورة التصدي للفقر: ''تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال شأفة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل'' وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تركيز في **الأهداف الإنمائية للألفية** على أهمية التعليم والصحة، والتي تشمل أهداف التعليم الإلزامي وصحة الأم والطفل ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية/ الايدز.

وفيما يتعلق بالتعويض عن حماية خدمات النظام الايكولوجي، قد ترى الخطوط التوجيهية تقديم المشورة من خلال أفضل الممارسات. كما أن هناك حاجة إلى إعطاء توجيهات بشأن كيفية التعامل مع حالات المصادرة أو فقدان (أو فرض قيود) فرص الحصول على الموارد.

وفي **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ** نص على الحاجة إلى التنمية هو: ''للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب، وينبغي أن تكون السياسات والتدابير المستخدمة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشاط بشري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ'' (المادة 3–4).

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية في الأسماك، تشير مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد إلى **منظمة التجارة العالمية** وإلى ضرورة تفسير أحكامها وتطبيقها بما يتفق واتفاقية منظمة التجارة العالمية. كما تنص مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المادة 11–2–15) على أنه "ينبغي على الدول، ووكالات المعونة، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، وغيرها من المنظمات الدولية المعنية أن تضمن ألا تؤدي سياساتها وممارساتها المرتبطة بالترويج للتجارة الدولية بالأسماك إلى تدهور البيئة أو تؤثر على نحو معاكس على الحقوق الغذائية وعلى احتياجات السكان الذين تعتبر الأسماك غذاء أساسياً لصحتهم ولرفاههم والذين لا تتيسر لهم موارد نظيرة من الأغذية أو يتعذر عليهم شراؤها".

مخاطر الكوارث وتغير المناخ

يتناول هذا القسم المخاطر المحددة التي تتعرض لها مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة من مخاطر الكوارث وتغير المناخ

تعترف الخطوط التوجيهية بأن الكثير من مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة معرضة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ. فهي تعيش في أغلب الأحيان في مناطق معرضة للكوارث الطبيعية حيث تلتقي الأرض والمياه في مناطق من أشد المناطق النشطة بيئيا.

وبينما مازالت هناك شكوك عديدة ونقص في البحوث، فمن الواضح أن تغير المناخ سيكون له تأثيرات مختلفة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ومن بين الأمور الأخرى، بدأت تغيرات المناخ وتقلباته تسفر عن أحداث جوية حادة وأكثر تواترا وعن أخطار بسبب الكوارث الطبيعية. ويساهم نمو السكان والتغيرات الديموغرافية في زيادة تأثير هذه الكوارث. وفي الوقت نفسه، سوف تؤثر هذه الكوارث وتغير المناخ على أنماط الهجرة وقد تؤدي إلى عمليات نزوح. ولذا فإن سياسات إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع التغيرات المناخية، وكذلك التدخلات التي تستجيب للمتطلبات الخاصة للمصايد الصغيرة والتي تقر بضرورة إعطاء اعتبارات خاصة لمجتمعات الصيد التي تعيش فوق الجزر الصغيرة، لابد وأن تكون جزءاً أصيلا في سياسات وبرامج العمل الخاصة بحوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها.

وتلاحظ الخطوط التوجيهية أن مجتمعات الصيد – مثلها في ذلك مثل أي مجتمعات محلية أخرى – قد تتعرض لظروف صعبة في حالات المنازعات والحروب. ولابد من النظر إلى تأثير حالات الطوارئ هذه في ضوء اعتماد مجتمعات الصيد على الموارد المائية وعلى نظم ايكولوجية هشة في البحار أو في المياه الداخلية في بعض الأحيان.

وفي سياق الكوارث، لابد من فهم ودراسة استمرار الإغاثة والتنمية، وكيف تقوم العلاقة بين الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لمواجهة الكوارث. ولابد أيضاً من دراسة الأهداف الإنمائية طويلة الأجل طوال تسلسل حالة الطوارئ، بما في ذلك مرحلة الإغاثة الفورية، كما ينبغي أن تنطوي عمليات الإصلاح وإعادة البناء والانتعاش على إجراءات للحد من التعرض للخطر بسبب تهديدات محتملة في المستقبل.

التعليقات

الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث هي إحدى مبادرات الأمم المتحدة، وهي عبارة عن نظام تشاركي ‘‘يهدف إلى إقامة مجتمعات تتحمل الكوارث بتشجيع زيادة الوعي بأهمية الحد من الكوارث كعنصر رئيسي

للتنمية المستدامة بهدف الحد من الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية'' التي تنجم عن الأخطار الطبيعية وما يرتبط بها من خسائر في التكنولوجيا والبيئة''[16]. وفي ظل هذا الإطار تم الاتفاق في المؤتمر الدولي الذي عقد في اليابان عام 2005 على نهج استراتيجي وتنظيمي للحد من التعرض للمخاطر (أنظر **إطار هيوجو**، وأنظر أيضاً صفحة 48)

يمكن وصف الاستجابة لحالات الكوارث وإدارة مخاطرها باعتبارها سلسلة من الأحداث والمراحل، يحتاج كل منها إلى إجراءات معينة ومختلفة. وتتكون دائرة الكوارث هذه – أو متتالية الطوارئ – من استمرار الأنشطة قبل الكارثة وبعد حدوثها مباشرة، وفي المرحلة الانتقالية نحو التنمية على المدى الطويل. وتشمل هذه المراحل الرئيسية الثلاث أنماط العمل التالية:

الحد من التعرض للمخاطر:

- *تقدير المخاطر* بغرض فهم الأخطار المحتملة، والفرص الحالية للتعرض للخطر، والتهديدات المحتملة.
- *الوقاية والتخفيف* من الأحداث والعمليات التي يمكن أن تتسبب في كوارث
- *التأهب* للاستجابة بسرعة وفعالية إذا حدثت كوارث
- *الإنذار المبكر* لإعطاء معلومات قبل حدوث الكوارث وبعدها مباشرة بقدر الإمكان

الاستجابة لحالات الطوارئ:

- *البحث والإنقاذ* وغير ذلك من وسائل الاستجابة الفورية لحالات الكوارث
- *تقدير التأثير والاحتياجات الفورية* في أعقاب الكارثة
- *الإغاثة أو الاستجابة لحالة الطوارئ* من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية وحماية وسائل المعيشة في أعقاب الكارثة

تخطيط المرحلة الانتقالية

- *الإصلاح* للبدء في استعادة وسائل المعيشة وإعادة بنائها
- *إعادة البناء* لإصلاح البنية الأساسية المدمرة
- *الإنعاش المستدام* لإستعادة وسائل المعيشة من جديد وتحسينها على المدى الطويل وهياكل لدعم وسائل المعيشة

(أنظر أيضا ورقة المعلومات الأساسية المواضيعية رقم 3 في المرفق هاء، المنظمة 2010 ب، و Westlund *et al*، 2007).

ما بعد الصيد، والعمالة، وسلاسل القيمة

يتناول هذا القسم أهمية قطاع ما بعد الصيد ويناقش المسائل المتعلقة بالتصنيع والتوزيع والتسويق

[16] تقرير بعثة الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (أنظر http://www.unisdr.org/).

تعترف الخطوط التوجيهية بأهمية قطاع ما بعد الصيد الذي يضم جميع الأنشطة بدءاً من لحظة صيد السمكة حتى وصولها إلى المستهلك. ويعمل في هذا الجزء المتمم لنظام الصيد عدد أكبر ممن يعملون في قطاع الإنتاج الفرعي، وأغلب هؤلاء العاملين من النساء. وبالإضافة إلى الدور المباشر الذي يلعبه هذا القطاع في توفير سبل العيش ودعم الأمن الغذائي، فإنه يلعب دوراً مباشرا على المستوى الوطني، حيث يولد دخلا من الضرائب والنقد الأجنبي. ولاشك أن الاعتراف الكامل والإدراج المناسب لقطاع ما بعد الصيد والجوانب المتعلقة بسلسلة القيمة في حوكمة وتنمية المصايد الصغيرة شرطان لا غنى عنهما من أجل استدامة قطاع ما بعد الصيد ككل.

وتقر الخطوط التوجيهية بأن الطريقة التي يتشكل بها قطاع ما بعد الصيد تؤثر على الإيرادات التي يحصل عليها مختلف العناصر الفاعلة في سلسلة القيمة، وعلى جودة وسعر الأسماك التي تصل إلى المستهلك. والملاحظ أن صغار المصنعين والتجار المهمشين بالذات قد يقعون في مصيدة الفقر نظراً لاعتمادهم على الصيادين والمستهلكين والعناصر الفاعلة الأقوى في سلسلة القيمة. وفي حالات أخرى، يحتل مصنعو الأسماك دوراً قويا في تمويل الإنتاج الأوّلي، بما في ذلك رأس المال اللازم للمعدات ورأس المال العامل لرحلات الصيد. ومع إقرار الخطوط التوجيهية بالورطة المحتملة من الحاجة إلى توازن بين ضرورة تحقيق دخل لائق للصيادين والعاملين في قطاع ما بعد الصيد وبين ضرورة توريد منتجات في متناول يد المستهلك الفقير، فإنها تشجع ممارسات التسويق المنصفة والتسعير العادل للأسماك ومنتجاتها، بالإضافة إلى الحصول المنصف على رأس المال العامل في مختلف مراحل سلسلة القيمة بما يسمح لصغار الصيادين والتجار والعاملين في تصنيع الأسماك بحياة كريمة من حرفتهم. والملاحظ أن الإيرادات التي تدخل إلى قطاع ما بعد الصيد الذي تشكل النساء غالبية العاملين فيه، قد تكون لها أهمية بالغة في حياة الأسرة، حيث تميل النساء إلى إنفاق دخلهن في مساندة أسرهن.

وتقدر الخطوط التوجيهية الدور المحوري الذي يلعبه قطاع ما بعد الصيد وعناصره الفاعلة في سلسلة القيمة، حيث يشكل الارتباط بين استخدام الموارد (العرض) والاستهلاك (الطلب). ويحتل القطاع موقعا حساساً، نظراً لأن أداءه يتأثر بالممارسات والعوامل في القطاعات السابقة (الصيادون/ الإنتاج الأوّلي) واللاحقة (المستهلكون/ الاستهلاك). وفي الوقت نفسه، يحتل قطاع ما بعد الصيد مركزا قويا يمكّنه من التأثير على استخدام الموارد. وتقر الخطوط التوجيهية بتأثير طلب المستهلكين الموجه عن طريق هياكل التسويق والتصنيع (بما في ذلك عن طريق التمويل كما سبق أن ذكرنا) على جهد الصيد وممارساته، وتدعم الخطوط التوجيهية التنمية المؤسسية وتمكين قطاع ما بعد الصيد، كوسيلة لتحسين إدارة التنمية المؤسسية وتمكين هذا القطاع، كوسيلة لتحسين إدارة مصايد الأسماك. ولابد من تعريف العناصر الفاعلة في قطاع ما بعد الصيد بأهمية الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك وبمسؤولياتها في هذا الشأن.

والملاحظ في هذا السياق أن خطط التوسيم الايكولوجي وإصدار الشهادات قد يكون لها تأثير مفيد فيما يتعلق بتشجيع الاستخدام المستدام للموارد. ومع ذلك، لابد من الحرص لكي لا تستبعد مثل هذه الترتيبات صغار المنتجين في المصايد الصغيرة من الأسواق لأن الاشتراطات الإدارية وتكاليف إصدار الشهادات تفوق قدراتهم.

ويلاحظ أيضا أن خسائر ما بعد الصيد قد تكون كبيرة في قطاع المصايد الصغيرة، نظرا لعدم مناولة الأسماك بالطريقة المثلى وعدم وجود معدات وبنية أساسية مناسبة (مثل معدات الحفظ والتصنيع والتخزين والنقل). فمن الممكن أن يؤدي تحسين مناولة الأسماك بعد الصيد إلى زيادة الضغط في عمليات الصيد. وقد تؤدي محدودية فرص الحصول على معلومات السوق، وكذلك نقص القدرة على إدارة هذه المعلومات واستخدامها، إلى المزيد من الإضرار بفرص قطاع المصايد الصغيرة في إمداد الأسواق بصورة فعالة وضمان الحصول على دخل. وتشجع الخطوط التوجيهية أي دعم لتقليل خسائر ما بعد الحصاد، وزيادة القيمة المضافة، وتحسين معلومات السوق لمصلحة صغار الصيادين وعمال الصيد والمستهلكين. ومن الملاحظ في الوقت نفسه، أن تحسين الجودة لا ينطوي دائما على زيادة في السعر، وإنما تتشكل أذواق المستهلكين بفعل عوامل اجتماعية – اقتصادية وثقافية. كما أن نقص المعارف والمعلومات من جانب المستهلكين قد يكون له تأثيره على قرارات الشراء، ولذا فإن الخطوط التوجيهية تدعم توعية المستهلكين وتزويدهم بمعلومات أفضل.

ومع ملاحظة الخطوط التوجيهية لأن الأسماك ومنتجاتها من أكثر السلع الغذائية تداولا في العالم، فإنها تدعم أي إجراءات تتخذ لتحسين فرص دخول المصايد الصغيرة إلى أسواق التصدير المغرية. ورغم ذلك، فمن الضروري إيلاء اهتمام للدخول إلى الأسواق الوطنية والقطرية والدولية في نفس الوقت الذي نهتم فيه باحتياجات العرض المحلية وبالأمن الغذائي والتغذوي. ولاشك أن تطوير الأسواق المحلية والوطنية ومنشآت التوزيع أمر مطلوب.

وتدعم الخطوط التوجيهية تطورات التكنولوجيا، وتحسين ممارسات التصنيع والتسويق، وإقامة بني أساسية كافية تزيد من جودة الأسماك، وتحد من استخدام مدخلات أخرى في تصنيع الأسماك (مثل المياه وحطب الوقود) وتحسن من ظروف عمل العاملين في تصنيع الأسماك وتجارتها. وهناك حاجة ملحة لمعالجة الآثار الصحية السلبية للعاملين في صناعة تدخين الأسماك بالذات. كما أن توافر الخدمات المالية والائتمان يعتبر أيضاً عنصراً هاماً في أي قطاع سليم لما بعد الصيد، حيث أن هذه الخدمات تؤثر على أوضاع المساومة وعلى القدرة على الاستثمار في القيمة المضافة وفي تحسين الجودة.

التعليقات

تتناول المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، ممارسات ما بعد الصيد وتجارة الأسماك، وتروج لاستخدام الأسماك بصورة رشيدة. ومن بين ما تنص عليه هذه المادة أنه ''ينبغي للدول أن تولي الاهتمام الواجب للدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع مصايد الأسماك لما بعد المصيد، لدى صياغة السياسات القطرية الخاصة بتنمية واستخدام الموارد السمكية على أساس مستدام'' (المادة 11–1–5)، وأنه ''ينبغي للدول أن تتعاون في سبيل تيسير إنتاج البلدان النامية للمنتجات ذات القيمة المضافة'' (المادة 11–1–10)، وحثت المدونة الدول على ''أن تشجع استخدام الأسماك لأغراض الاستهلاك البشري وأن تروج لاستهلاك الأسماك حيثما يكون مناسباً (المادة 11–1–9)، وأنه ''ينبغي للدول أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان حق المستهلكين في الحصول على أسماك ومنتجات سمكية سليمة وصحية وغير مغشوشة (المادة 11–1–1). وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أن الدراسة التي أجريت على خسائر ما بعد الصيد في المصايد الصغيرة في أفريقيا

اكتشفت أن تحقيق ''التوازن بين التدخلات الفنية لتحسين جودة الأسماك وبين الزيادة المحتملة في أسعار بيع الأسماك الجيدة النوعية، وبين الطلب على الأسماك الرخيصة من جانب المستهلكين ذوي الدخول المنخفضة، هو ورطة كبيرة'' (Akande & Diei-Quadi، 2010). وفيما يتعلق بتجارة الأسماك، أشارت مدونة السلوك إلى أنه ''ينبغي تفسير أحكام المدونة وتطبيقها وفقاً للمبادئ والحقوق والواجبات المنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية (المادة 11–2–1).

لاحظت دراسة عن تأثير التجارة الدولية بالأسماك على الأمن الغذائي أن لهذه التجارة "(أ) تأثير غير مباشر كمصدر للعيش من خلال عمل الصيادين وحصولهم على دخل، و(ب) تأثير مباشر في شكل الأسماك كغذاء (صفحة xiii من Kurien، 2005). وتبين للدراسة أنه من الممكن أن يكون للتجارة تأثير ايجابي على الأمن الغذائي، ولكنها حذرت من أن ''ممارسات إدارة الموارد بصورة مستدامة شرط أساسي لاستدامة التجارة الدولية" (صفحة xiii) وبالإضافة إلى ذلك، فإن ''فهم تأثير التجارة الدولية بالمنتجات السمكية على الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق بدراسة الديناميات الكمية والاقتصادية للتجارة وحدها. بل لابد من استكمال هذه الدراسة بتحليل الخيارات المؤسسية والتكنولوجية، وخصائص الطبيعة، والفروق الجنسانية والثقافية، وأنماط الاستهلاك والحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن تؤثر على التجارة (صفحة 57).

تعترف الخطوط التوجيهية للتوسيم الايكولوجي للأسماك ومنتجاتها من المصايد البحرية الطبيعية (المنظمة 2009 ج) ''بارتفاع تكاليف إصدار الشهادات واعتمادها'' (صفحة 3)، وتشجيع الدول، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة والمؤسسات المالية على تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول بالمساعدات المالية والفنية لكي تضع ترتيبات مناسبة للإدارة تسمح لها بالمشاركة في مثل هذه الخطط والإبقاء على هذه الترتيبات'' (صفحة 2) وكذلك التفكير في دعم التكاليف الداخلة في هذا الموضوع'' (صفحة 3). ويلاحظ من استعراض الممارسات الحالية والموضوعات الجديدة فيما يتعلق بالمعايير الخاصة وإصدار الشهادات المتعلقة بتربية الأحياء المائية (أنظر Washington & Ababouch، 2001) ''أن إصدار الشهادات لمشروعات المعايير الخاصة هو مسألة محيرة لكثير من البلدان النامية. فالعاملون في البلدان النامية مازالوا غير ممثلين تمثيلا كافيا، لاسيما في مصايد الأسماك التي تصدر لها شهادات (التوسيم الايكولوجي) وبين مصنعو الأسماك التي تصدر لها شهادات'' (صفحة 17). وقد ترى الخطوط التوجيهية أن تضم مقترحات بشأن كيفية وضع ترتيبات للتوسيم الايكولوجي بحيث تعطي حوافز، لاستدامة المصايد الصغيرة.

المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين

يتناول هذا القسم الاعتبارات المتعلقة بالعدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك ضرورة إدراج قضايا الجنسين في التيار الرئيسي للتنمية، ومعالجة عمالة الأطفال في مصايد الأسماك، وتلافي التمييز ضد مجموعات بعينها من أصحاب المصلحة أو تهميشهم.

العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية

تروّج الخطوط التوجيهية للعدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية. وهي تطبق في ظروف المصايد الصغيرة دون أي تمييز من أي نوع فيما يتعلق بالعرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب. فلابد أن تكون جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بحوكمة وتنمية المصايد الصغيرة دون أي تمييز.

وتدعم الخطوط التوجيهية التوعية بالظروف الاجتماعية الاقتصادية والاحتياجات الأساسية لمجتمعات الصيد بشكل عام، واحتياجات النساء والأطفال والمهاجرين وغيرهم من المجموعات المهمشة بشكل خاص.

وتساند الخطوط التوجيهية أي إجراءات تهدف إلى كفالة الأمن والسلامة ومكافحة الجرائم التي ترتكب ضد الصيادين وأسرهم (مثل القرصنة، والسرقة، وأنشطة المافيا في مجتمعات الصيد). وفي إطار قضايا الجنسين، هناك أهمية خاصة لتهيئة جو من السلامة والحرية بعيدا عن العنف والاعتداءات الجنسية ضد النساء في محيط الأسرة والمجتمع المحلي. كما تعترف الخطوط التوجيهية بضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء انتهاكات الحدود ونتائج هذه الانتهاكات التي تؤدي إلى اعتقال أو توقيف الصيادين في البلدان المجاورة، كما تشجع المعاملة العادلة والمنصفة لهؤلاء الصيادين.

ومع اعتراف الخطوط التوجيهية بأن التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو أحد أسباب زيادة فرص التعرض للمخاطر، ليسهم بالتالي في انتشار الفقر، فإنها تروج للإجراءات التي تنادي بالمعاملة العادلة والمنصفة لكل المجموعات الاجتماعية الحرفية ومجموعات أصحاب المصلحة. فالسياسات وبرامج العمل ينبغي أن توضع على أساس السعي لتحقيق العدالة، والمعاملة الحسنة، وإتاحة الفرص المتساوية، وتوزيع المنافع بالعدل على أفراد مجتمع الصيد في المصايد الصغيرة وغيرهم من أصحاب المصلحة في هذا المجال.

وتدعم الخطوط التوجيهية برنامج العمل اللائق المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وعناصره الأساسية الأربعة، وهي: (1) خلق فرص عمل وتنمية المؤسسات؛ (2) الحماية الاجتماعية؛ (3) معايير العمل والحق فيه؛ (4) الحوكمة والحوار الاجتماعي.

تؤيد الخطوط التوجيهية المساواة والعدل بين الجنسين. وينبغي الإقرار بأن الرجل والمرأة يلعبان أدواراً هامة يكمل بعضها البعض في حوكمة قطاع المصايد الصغيرة وتنميته، وإن من حقهما أن يتمتعا بنفس القدر من الاحترام والحقوق.

وتلاحظ الخطوط التوجيهية أنه بينما يتناول مفهوم الجنسين – بحكم تعريفه – الرجل والمرأة معاً، والأدوار والعلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية القائمة بينهما، فإن المرأة أكثر حرمانا من الرجل في أغلب الأحيان. ومن هنا فإن مساعي تحقيق المساواة بين الجنسين تعني في أغلب الأحيان دعم وتمكين المرأة، في الوقت الذي تعمل فيه مع الرجل والمرأة على السواء.

وتؤيد الخطوط التوجيهية دمج قضايا الجنسين في تيار التنمية الرئيسي. فقضايا الجنسين والنظرة إليها، وتمكين المرأة ينبغي أن يكونا جزءاً أصيلا في سياسات الحوكمة والتنمية وفي برامج العمل أيضاً.

عمالة الأطفال

تساند الخطوط التوجيهية إلغاء أسوأ أشكال عمالة الأطفال وضرورة وضع قواعد لعملهم، سواء في المصايد الصغيرة أو غيرها. ولابد من التصديق على الاتفاقيات الدولية الموجودة في هذا المجال، ووضعها موضع التنفيذ.

وتلاحظ الخطوط التوجيهية أن عمالة الأطفال موجودة في قطاع المصايد الصغيرة غير الرسمي، وأن الفقر والفوارق الاجتماعية سببان من بين الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال. فعمالة الأطفال تميل إلى أن تكون جزءاً من الدائرة الجهنمية للفقر، حيث تؤدي قلة التعليم أو انعدامه إلى استمرار التهميش. والأمر بحاجة إلى نُهج متكاملة وكلية لمعالجة الفقر في إطاره الأوسع، إلى جانب الإجراءات التي تستهدف مشكلات عمالة الأطفال بصورة مباشرة.

إدماج المهاجرين

تلاحظ الخطوط التوجيهية انتشار المهاجرين وأهميتهم في كثير من المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة. كما تلاحظ أنه بينما تمثل الهجرة إستراتيجية معتادة لكسب القوت، فإن الاندماج قد يصبح قضية تتطلب اهتماماً خاصاً فيما يتعلق بشروط المشاركة والشروط المؤسسية لحوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها.

وتشجع الخطوط التوجيهية تهيئة مناخ سياسي داعم لحماية حقوق صغار الصيادين المهاجرين وعمال الصيد وأفراد أسرهم.

التعليقات

مع ملاحظة أن العدل والمساواة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بعدم التمييز، فمن المقترح أن تنص الخطوط التوجيهية على تمسكها بهذه الحقوق والمبادئ الأساسية. وهي حقوق ومبادئ منصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان، مثل **التعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** (المادة 26) التي تنص على أن ''الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن تكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب'' (أنظر أيضاً إعلان الحق في التنمية، المادة 8 المذكورة في صفحة 32).

وتنص المادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار على حق ''المرور البريء في البحر الإقليمي''. فقد ترى الخطوط التوجيهية الإشارة إلى هذه المادة وإلى بعض الآليات التي يمكن استخدامها لمعالجة مسائل الاعتقال والتوقيف والمعاملة غير العادلة (أنظر على سبيل المثال صفحتي 22 و23 وبيان المجتمع المدني في المرفق باء، المنظمة 2009 ب).

وتدعم صكوك حقوق الإنسان المساواة بين الجنسين من خلال تأكيدها على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة (مع عدم التمييز بسبب الجنس). وهناك أيضا صكان بشأن حقوق المرأة بالذات، هما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعلان بيجين وبرنامج عمل بيجين (1995). وتوصف الاتفاقية المذكورة في كثير من الأحيان بأنها قانون دولي لحقوق المرأة، وهي توضح معنى المساواة وكيفية تحقيقها. كما تحدد الأمور التي تشكل تمييزا ضد المرأة وتضع برنامجاً للإجراءات الوطنية التي تضع نهاية لمثل هذا التمييز (أنظر أيضا ملخصات الأوراق المقدمة في حلقة العمل الإقليمية التي عقدت أثناء العملية التشاورية[17] ومحاضر حلقة العمل الدولية بشأن القاء الشباك: تحديد برنامج جنساني للمحافظة على الحياة وكسب القوت في مجتمعات الصيد، وهي الحلقة التي عقدها المجتمع الدولي لدعم عمال الصيد[18].

وقد دعا المشاركون في حلقة العمل المشار إليها أعلاه[19] إلى التحرر من العنف والتحرش الجنسي وإتباع السلامة، مؤكدين بذلك أن هذه مسائل تخص الأسرة والمجتمع المحلي. وهناك مسألة ترتبط بسياق العلاقات بين الجنسين: وهي ظاهرة التعامل في الأسماك مقابل الجنس عندما تشتري تاجرة أسماك من الصياد في بعض

[17] أنظر صفحة المعلومات الأساسية رقم 6 بشأن العملية التشاورية، وكذلك المنظمة 2010، والمنظمة 2011، والمنظمة 2011 ب.

[18] التجمع الدولي لدعم الصيادين 2010. صفحة التجمع على الشبكة العنكبوتية، حلقة العمل الدولية لإلقاء الشباك: وضع برنامج للجنسين للمحافظة على الحياة وسبل المعيشة في مجتمعات الصيد، شيناي، الهند، 7–10 يوليو/تموز 2010 (يمكن الحصول على الوثيقة من الموقع التالي http://icsf.net/icsf2006/jspFiles/wif/wifWorkshop/english/about.jsp

[19] أنظر الحاشية 18

الأماكن، وعلى الأخص في أفريقيا، وهو ما يحتاج إلى قدر من الاهتمام. فهناك أيضا علاقة قوية بين التعامل في الأسماك مقابل الجنس وانتشار مرض نقص المناعة البشرية/ الايدز[20].

ويوفر لنا موقع المنظمة الخاص بقضايا الجنسين على الشبكة العنكبوتية (http://www.fao.org/gender) بعض التعاريف:

المساواة بين الجنسين هي عندما يتمتع الرجل والمرأة بحقوق وفرص واستحقاقات متساوية في الحياة المدنية والسياسية.
العدل بين الجنسين يعني الإنصاف والحياد في التعامل مع الرجل والمرأة في الحقوق والمزايا والواجبات والفرص.
إدماج قضايا الجنسين في التيار الرئيسي للتنمية، هو الإستراتيجية المعترف بها عالميا لتحقيق المساواة بين الجنسين، وهو عملية تقدير التأثيرات التي يحدثها أي عمل مخطط له على الرجل والمرأة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

وقد وضعت منظمة العمل الدولية **برنامجاً للعمل اللائق**، أقرته منظمة الأمم المتحدة فيما بعد كأساس لإطار أكثر عدلا واستقرارا للتنمية الريفية والشاملة. ''إن العمل اللائق يلخص طموحات الناس في حياتهم العملية، يشمل فرص العمل المنتج، ويدر دخلا عادلا ويضمن لهم السلامة في مواقع العمل والضمان الاجتماعي لأسرهم، وفرصا أفضل للنمو الشخصي والاندماج في المجتمع، والحرية لكي يعربوا عن شواغلهم، وأن ينتظموا ويشاركوا في القرارات التي تؤثر على معيشتهم، والمساواة في الفرص والمعاملة بين النساء والرجال'' (صفحة 4، المنظمة 2011 د، أنظر أيضاً www.ilo.org).

وطبقا **لاتفاقية حقوق الطفل** (المادة 1)، فإن ''الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثمانية عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه''. وتعرف منظمة العمل الدولية عمل الأطفال بأنه ''العمل الذي يؤذي رفاهية الأطفال ويعطل تعليمهم ونموهم ومعيشتهم في المستقبل، وهو عمل يدمر تطور الطفل الجسماني والاجتماعي والعقلي والنفسي والروحي، لأنه عمل يقوم به في مرحلة مبكرة للغاية من عمره أو تحت ظروف خطرة. كما أنه عمل يحرم الأطفال من طفولتهم وكرامتهم وحقوقهم''.

وهناك عدة اتفاقيات في منظمة العمل الدولية تعالج عمالة الأطفال، (مثل الاتفاقيات أرقام 138، و182، و188). وفي قطاع مصايد الأسماك، يجري الآن وضع **الخطوط التوجيهية لمعالجة عمالة الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية** من خلال التشاور بين المنظمة ومنظمة العمل الدولية (أنظر

[20] أنظر على سبيل المثال Béné, C., & Merten, S. 2008. Women and Fish-for-Sex: Transactional Sex, HIV/AIDS and Gender in African Fisheries. World Development, Vol 36, No 5, 2008, pp 875–899, and Allison, E.H. & Seeley, J.2004. HIV and AIDS among fisherfolk: a threat to 'responsible fisheries'? Fish and fisheries. 5. Pp215-234

.(http://www.fao-ilo.org/fao-ilo-child

والعهد الدولي للعمال المهاجرين هو مجموعة من المعايير والمبادئ الدولية الملزمة التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين[21]، الذين يعرفون بأنهم أشخاص يمارسون أنشطة مقابل أجر في دولة ليسوا من مواطنيها. وإذا كان العهد يستثني الصيادين (وغيرهم من ''البحارة'') ممن ''يعملون فوق ظهر سفينة مسجلة في دولة ليسوا من مواطنيها'' (المادتان 2 و3)، فإنه يظل ينطبق على الكثير من المجتمعات المهاجرة أو الأفراد المهاجرين إلى المصايد الصغيرة ممن يميلون إلى جلب وسائل إنتاجهم معهم أو ممن لا يعملون فوق ظهر السفن. ويفصل العهد ما هو مطلوب من الحكومات الوطنية – سواء في البلدان المصدرة للمهاجرين أو المستقبلة لهم – حتى يمكن حماية هذه الحقوق. وبالإضافة إلى تأكيد العهد على حقوق الإنسان الأساسية هذه، فإن عددا من مواده لها أهمية خاصة بالنسبة لعمال الصيد المهاجرين بالذات، وعلى الأخص:

- المادة 8: تطرح الهجرة كحق بحد ذاتها
- المواد 27–30 و43: تعطي المهاجرين وأبناءهم حقوقاً متساوية في الحصول على الضمان الاجتماعي،و الرعاية الصحية، والسكن، والتعليم على أساس المعاملة التي يعامل بها رعايا البلد المضيف
- المادة 33: تفصل حق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في أن يبلغوا بحقوقهم وواجباتهم طبقا لقانون البلد المضيف
- المادة 39: تتضمن الحق في الانتقال في إقليم دولة العمل وحرية اختيار محل إقامتهم بها

(مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2003. العهد الدولي لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان).

ومن الممكن الإشارة بصورة محددة في الخطوط التوجيهية إلى المجموعات الأخرى التي قد تكون مهمشة داخل مجتمعات الصيد. وكمثال، ففي إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (المبدأ 21) هناك إشارة إلى أهمية الشباب، ''ينبغي تعبئة شباب العالم بقدراته الإبداعية ومثلهم وشجاعتهم من أجل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع''. وهناك أيضا مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن التي تنص من بين أمور أخرى على ''أن يظلوا مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرةً في رفاههم وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم''.

[21] لمراجعة هجرة الصيادين في غرب ووسط أفريقيا، أنظر Njock, J-C. & Westlund, L. 2010. Migration, resource management and global change: Experiences from fishing communities in West and Central Africa. Marine Policy Volume 34, Issue 4, July 2010, Pages 752-760

ترابط السياسات والتنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات

يتناول هذا القسم ضرورة دمج شواغل المصايد الصغيرة في عمليات التنمية الشاملة، والحاجة إلى التنسيق بين المؤسسات من أجل إفساح الطريق أمام نُهج متكاملة وسبل للتعاون والمشاركة.

تدعم الخطوط التوجيهية ترابط السياسات والروابط القوية بين المصايد الصغيرة والسياسات القطاعية الرئيسية لمصايد الأسماك، وبين الاستراتيجيات وعمليات التخطيط الوطنية مثل وثائق استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر وخطط التنمية الوطنية، وما يأتي في سياق التعاون الإنمائي الدولي (مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وعمل الأمم المتحدة كمنظومة واحدة). وتنطبق هذه الحاجة إلى ترابط السياسات وتكاملها على جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بسياسات وبرامج إدارة المخاطر في حالة الكوارث والتكيف مع تغيرات المناخ: وينبغي إدراج الاعتبارات المتعلقة بهذه السياسات والبرامج في سياسات مصايد الأسماك واستراتيجياتها، وأن تدرج الجوانب المتعلقة بمصايد الأسماك في أطر إدارة المخاطر في حالة الكوارث والتكيف مع تغيرات المناخ.

تضم الخطوط التوجيهية نُهجاً كلية ومتكاملة للحوكمة والتنمية، لتشجع بذلك الروابط فيما بين القطاعات وتهيئة مناخ يسهل التعاون.

ويحتاج الأمر إلى روابط وشبكات محلية وإقليمية وعالمية على جميع المستويات. وتشجع الخطوط التوجيهية التعاون الدولي والإقليمي وشبه الإقليمي، بما في ذلك – ضمن أمور أخرى – تقاسم المعلومات وبروتوكولات ونظم إدارة الموارد عبر الحدود، ومكافحة الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ، عن طريق الترويج لترتيبات تنفيذ متكاملة بالتعاون مع المجتمعات المحلية المعنية في المصايد الصغيرة، حسب الاقتضاء.

التعليقات

برزت الحاجة إلى إعطاء مكانة أفضل لمصايد الأسماك وتحسين فرص إدماج الشواغل والاحتياجات المتعلقة بالمصايد الصغيرة في الأطر الإنمائية الرئيسية أثناء العملية الاستشارية[22]. وقد لوحظ في عدة مناسبات أن المصايد الصغيرة بالذات لابد أن تقوم بدور أكبر في تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وفي برامج الحد من المخاطر في حالات الكوارث، بالإضافة إلى ضرورة تحسين مكانتها[23].

مع تزايد الإحساس بضرورة إتباع نُهج متكاملة، مثل نهج النظام الايكولوجي في إدارة مصايد الأسماك، ظهرت شروط جديدة للتعاون والمشاركة بين القطاعات على جميع المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية

[22] أنظر الحاشية رقم 17.

[23] أنظر مثلا المنظمة 2011 ب، والمنظمة 2005 ج. وهناك معلومات عن إدراج مصايد الأسماك في التيار الرئيسي للتنمية في المنظمة 2007 ب، وThorpe ، 2005. W estlund, L., Holvoet, K., & Kébé, M، 2008.

والدولية). فمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المادة 10–1–1) تشير في سياق إدارة المناطق الساحلية إلى أنه "ينبغي للدول أن تكفل اعتماد إطار قانوني وتنظيمي ومتعلق بالسياسات يكون مناسباً لتحقيق الاستخدام المستدام والمتكامل للموارد، مع مراعاة ما تعاني منه النظم الايكولوجية الساحلية من ضعف، والطابع المحدود لمواردها الطبيعية واحتياجات المجتمعات الساحلية". وهناك عدة صكوك أخرى تنطوي على روابط بين القطاعات، كما أن مفهوم التنمية المستدامة نفسه يقوم على روابط متوازنة بين القطاعات وتلبية المتطلبات القطاعية المختلفة. ويضع نهج وسائل المعيشة المستدامة، الذي كان يشار إليه كثيراً في سياق التعاون من أجل التنمية في تسعينات القرن الماضي بالذات، تصوراً لهذا المنظور المتعدد التخصصات[24] ومع ذلك، تظل التحديات قائمة فيما يتعلق بكيفية ضمان هياكل وتدابير تنظيمية مناسبة للتنسيق والمشاركة الفعالين، وقد ترى الخطوط التوجيهية أن تقدم المشورة في كيفية تحقيق ذلك فيما يتعلق بقطاع المصايد الصغيرة.

تشجع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التعاون على المستويات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية. حيث تركز على دور الأجهزة الفرعية لمصايد الأسماك، فالمادة 7–3–4 تعلن على سبيل المثال أنه ''ينبغي للدول والمنظمات وترتيبات إدارة مصايد الأسماك شبه الإقليمية أو الإقليمية، حيثما كان مناسبا، أن تتبنى وتشجع التعاون والتنسيق الدوليين في جميع المسائل المرتبطة بمصايد الأسماك، بما فيها تجميع المعلومات وتبادلها، وبحوث المصايد وإدارتها وتنميتها''. ومن الممكن أن نلاحظ أن موقف المصايد الصغيرة في الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك يتفاوت من واحدة إلى أخرى [ولكن] الزيادة التي حدثت في ملاحظة أهميتها الاجتماعية والاقتصادية والطبيعة الإقليمية للكثير من المصايد الصغيرة والتأثير الجماعي لأعداد كبيرة من المصايد الصغيرة،دفعت هذا القطاع نحو التنمية الإستراتيجية والسياساتية ونحو أهداف التنفيذ. ولكن هناك تحديات تواجه بناء القدرات في الأجهزة الفرعية لمصايد الأسماك ''فالتعقيدات والتشرذم الذي يتسم بهما قطاع المصايد الصغيرة يضيفان المزيد إلى تلك التحديات'' (http://www.fao.org/fishery/topic/16637/en)
تعكس الخطة العشرية **لإطار عمل هيوغو** نية إتباع نهج كلي واتخاذ تدابير معقدة ومتعددة التخصصات للحد من المخاطر في حالات الكوارث. ويدعو الإطار نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث إلى تيسير التعاون بين الأعمال الفعالة والمتكاملة التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة وبين الكيانات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، كل منها حسب اختصاصاتها، من أجل مساندة تنفيذ الإطار. (أنظر http://www.preventionweb.net/)

كما أشير أثناء العملية التشاورية إلى ضرورة زيادة التنسيق والتعاون لاسيما على المستوى الإقليمي. وبالنظر إلى الدعوة إلى نُهج كلية ومتكاملة، يبدو أنه لابد من إشراك مجموعة كبيرة من الشركاء من قطاعات مختلفة في هذا التعاون. بل أن الخطوط التوجيهية يمكن أن تشجع الشراكات وإقامة الشبكات على مختلف المستويات والمجالات، لا بين الحكومات فحسب، بل وبين الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

[24] أنظر على سبيل المثال، Westlund, L., Holvoet, K., & Kébé، 2008.

يدعو **إعلان باريس بشأن فعالية المعونة** إلى العمل من أجل الانتقال من ''المنحة إلى الملكية''. فبرنامج التنمية ينبغي أن تضعه البلدان الشريكة (المتلقية)، مع دعمه بسياسات وبرامج وطنية ومحلية، واستخدام النظم القائمة لدى الشركاء. وهناك حاجة لدى الجهات المانحة إلى تنسيق أفضل لأنشطتها. ومن الممكن تحقيق ذلك بعمل ترتيبات مشتركة وتبسيط الإجراءات، وتقاسم المعلومات. وقد ترى الخطوط التوجيهية أن تساند هذه الطموحات.

الاحتياجات من البحوث والمعلومات، المصادر والتبادل

يتناول هذا القسم الاحتياجات من المعلومات وتدفقاتها

تعترف الخطوط التوجيهية بالحاجة إلى مجموعة كبيرة من المعلومات من أجل صنع القرارات، مثل البيانات الايكولوجية – البيولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية. وهي تروج لاستخدام مجموعة من البيانات العلمية والمعارف المحلية والتقليدية ومعارف الشعوب الأصلية.

وتقر الخطوط التوجيهية بأن الحصول على المعلومات مسألة ضرورية لكرامة الإنسان وإحساسه بالعدل والمساواة. فنقص فرص الحصول على المعارف يميل إلى الإضرار بالفقراء والنساء والمجموعات المعرضة للخطر وتلك المهمشة، بأكثر مما يضر بغيرهم.

وتدعم الخطوط التوجيهية جميع البيانات التفصيلية وتجميعها وتحليلها، بما يسمح بتحسين فهمنا لأهمية المصايد الصغيرة وعناصرها المختلفة، بما في ذلك الأدوار التي يقوم بها الجنسان. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من تحسين توافر المعلومات وتدفقها وتبادلها من خلال وضع برامج وإقامة شبكات على مستوى المجتمعات المحلية والمستويات القطرية والإقليمية وشبه الإقليمية. وتروج الخطوط التوجيهية لتدفق المعلومات أفقيا ورأسيا في اتجاهين (بين المجتمعات المحلية أو البلدان، وبين المجتمعات المحلية والهياكل الوطنية والإقليمية).

التعليقات

تؤكد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في جميع موادها على دور المعلومات ذات الصلة في صنع القرارات، كما تشير أيضا إلى استخدام المعارف التقليدية، ''ينبغي أن تقوم قرارات صيانة مصايد الأسماك وإدارتها على أفضل الدلائل العلمية المتوافرة، مع مراعاة المعارف التقليدية بالموارد وموائلها، والعوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة'' (المادة 6–4).

وفيما يتعلق بمسألة البحوث تشير مدونة السلوك بصورة محددة إلى المصايد الصغيرة: ''ينبغي للدول أن تدرس وتوثق معارف وتكنولوجيات المصايد التقليدية، وعلى الأخص تلك التي تطبق في مصايد الأسماك صغيرة النطاق من أجل تقييم تطبيقها على صيانة مصايد الأسماك وإدارتها وتنميتها بصورة مستدامة'' (المادة 12–12).

ويلاحظ الإعلان الخاص بالشعوب الأصلية أن ''احترام معارف الشعوب الأصلية وثقافاتهم وممارساتهم التقليدية يسهم في التنمية المستدامة والعادلة وفي الإدارة السليمة للبيئة.

إن إستراتيجية تحسين المعلومات عن وضع مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها هي صك طوعي يطبق على

جميع الدول والكيانات. وهدفها العام هو إعطاء إطار وإستراتيجية وخطة لتحسين المعرفة والفهم اللازمين لأوضاع مصايد الأسماك واتجاهاتها كأساس لصنع السياسات والإدارة من أجل صون الموارد السمكية واستخدامها بصورة مستدامة في ظل نظم إيكولوجية. وتعطي أولوية متقدمة في هذه الإستراتيجية لبناء القدرات في البلدان النامية وتقديم مساعدات فنيه لها. كما أنها تؤكد على الاحتياجات الخاصة للمصايد الصغيرة نظراً لأهميتها بالنسبة للأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر (أنظر المنظمة 2003 ج).

تتضمن الخطوط التوجيهية الفنية التي وضعتها المنظمة للصيد الرشيد بشأن تقاسم المعلومات والمعارف، فصولا خاصة عن المصايد الصغيرة والعقبات التي تصادف جميع المعلومات في البلدان النامية. وقد تود الخطوط التوجيهية أن تطرح بعض الاقتراحات التي وردت في تلك الوثيقة، مثل:

- الإقرار بالدور الهام للمعلومات وتقاسمها في الحوار ، وفي المشاركة الفعالة، وصنع القرار، وتنفيذ السياسات، والإدارة باتجاه التنمية المستدامة.
- الاعتراف بالمجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة كأمناء وموردين ومتلقين للمعرفة، فهناك حاجة إلى المعلومات عنهم ومنهم وإليهم.
- دعم الحاجة إلى تحسين المعلومات المتوافرة والوعي بحالة المصايد الصغيرة وبالمشكلات المعقدة التي تواجه مجتمعات الصيد.
- الترويج لفهم أفضل للنظم التقليدية للمعارف الايكولوجية، ولآليات حوكمة الموارد.
- التأكيد على أهمية توافر المعلومات المناسبة والحصول عليها من جانب مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة ومنظمات هذه المجتمعات من أجل تيسير مواجهتهم للمشكلات القائمة وتمكينهن من تحسين معيشتهم. وتتوقف هذه الحاجة إلى المعلومات على القضايا التي تواجه المجتمعات المحلية في الوقت الحاضر، والتي تمتد لتشمل الجوانب البيولوجية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك.

تم تحديد أربعة مجالات عامة للعمل: معرفة الفجوات الموجودة في المعلومات وسد هذه الفجوات، وزيادة فرص الحصول على المعلومات، واستخدام الاستمارات وطرق النشر المناسبة، والتكفل بإيجاد تدفق للمعلومات من مصادر متعددة.

ونظراً للمنظور والفهم المتغيرين لمعيشة العاملين في المصايد الصغيرة ومع الاعتراف بتعقد هذه المعيشة، فإن البيانات والمعلومات اللازمة للحوكمة والتنمية تتغير هي الأخرى. ومن بين المجالات التي تم تحديدها لإدخال تحسينات عليها في هذا المجال (أنظر صفحة 93، Béné, Macfadyen & Allison، 2007):

- إدماج معارف الشعوب الأصلية والبحوث التشاركية في الإدارة المشتركة للمصايد الصغيرة؛
- وضع نظم للمعلومات لا تحتاج إلى بيانات كثيرة
- إتباع نظم للمعلومات تسمح بتقييم ورصد الفقر/ التعرض للخطر في مجتمعات الصيد

- استنباط منهجيات للتقدير تسمح بفهم أفضل للمساهمة الحقيقة للمصايد الصغيرة في معيشة مجتمعات الصيد، وتوثيق هذه المساهمة.
- نظم للمعلومات عن تأثر الإصلاحات اللامركزية لمصلحة الفقراء.

تنمية القدرات، ودعم التنفيذ والرصد

يؤكد هذا القسم ضرورة بناء القدرات وغيره من أشكال الدعم لتنفيذ الخطوط التوجيهية، وكذلك رصد التقدم والنجاح في هذا التنفيذ.

تقر الخطوط التوجيهية بضرورة تنمية القدرات – بما في ذلك التنمية التنظيمية والتدريب والمعلومات – في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، ولدعم إثارة الوعي والتمكين. والأمر بحاجة إلى اهتمام لضمان أن يكون لدى المجتمعات المختلفة من أصحاب المصلحة داخل المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة القدرات اللازمة للمشاركة الفعالة في الحالات ذات الصلة وفي عمليات صنع القرار. وبشكل خاص، لابد من زيادة قدرة الناس على تقدير مصيرهم وتشجيع حقهم في الاختيار.

وتشجع الخطوط التوجيهية منظمات الصيادين وعمال الصيد، ضماناً لتمثيلهم في المؤسسات المهنية ومؤسسات القطاع وفي عمليات صنع القرار. كما يحتاج الأمر إلى تشجيع التنمية التنظيمية ودعم شبكات ومنظمات المجتمعات المحلية التي تعمل على الحوكمة الجيدة والتنمية المستدامة في المصايد الصغيرة.

وتساند الخطوط التوجيهية بناء القدرات نيابة عن الحكومات، لاسيما فيما يتعلق بهياكل الحكومات اللامركزية والحكومات المحلية التي تعمل بشكل مباشر في عمليات الحوكمة والتنمية مع مجتمعات الصيد في المصايد الصغيرة، بل وحتى في مجال البحوث مثلا.

وتقر الخطوط التوجيهية بأن بناء المرونة والقدرة على التأقلم في مجتمعات الصيد، فيما يتعلق بإدارة المخاطر في حالات الكوارث والتكيف مع تغيرات المناخ، هو جانب آخر له أهميته في بناء القدرات.

وتشجع الخطوط التوجيهية وضع آليات الرصد موضع التنفيذ بما يسمح بتقدير التقدم باتجاه تنفيذ الأهداف والأحكام الواردة في هذه الوثيقة. وهناك دعم لآليات الرصد والتقييم بصورة تشاركية.

التعليقات

أكدت العملية التشاورية[25] بقوة ضرورة بناء القدرات على جميع المستويات ولاشك أن نقص القدرات والإمكانيات، سواء على مستوى الإدارات الحكومية والمجتمعات المحلية، يعتبر عقبة مشتركة أمام المشاركة

[25] أنظر الحاشية 17.

الفعالة والنتائج المستدامة. وفي حالات التغيير – فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ مثلا – فإن الأمر قد يتطلب أيضاً مهارات جديدة.

تصدي العديد من خطط العمل الدولية لتنمية القدرات ودعم التنفيذ، مثل خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة التي تشير إلى ضرورة بناء القدرات في عدد كبير من المجالات، سواء فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية أو التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية.

وبإمكان الخطوط التوجيهية أن تقدم المشورة بشأن كيفية بناء القدرات والتنمية التنظيمية بالنسبة لحوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها، بالإشارة إلى الاحتياجات التي سبق ذكرها في إطار أهداف الخطوط التوجيهية ومضمونها. ومن الممكن استكشاف جوانب الهوية الاجتماعية – الثقافية ومدى الحاجة إلى عمل جماعي في هذا المضمار.

ومن الممكن أيضاً أن تنطوي الخطوط التوجيهية على مشورة مفصلة بشأن كيفية رصد عمليات التنفيذ. وقد يشمل ذلك معايير لاختيار مؤشرات النجاح وأفضل الممارسات لعمليات الرصد.

المرفق 1: أهم المراجع والمصادر (أغلبها من مطبوعات المنظمة)

Akande, G.& Diei-Ouadi, Y. 2010. Post-harvest losses in small-scale fisheries: case studies in five sub-Saharan African countries. *FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper*. No. 550. Rome, FAO. 72p.

Béné, C., Macfadyen, G. & Allison, E.H. 2007. Increasing the contribution of small-scale fisheries to poverty alleviation and food security. FAO Fisheries Technical Paper. No. 481. Rome, FAO. 125p.

Cochrane, K.L. and S.M. Garcia (Eds). 2009. A Fishery Manager's Guidebook. FAO, Rome and Blackwell Publishing, Oxford. 518pp.

De Young, C., Charles, A. & Hjort, A. 2008. Human dimensions of the ecosystem approach to fisheries: an overview of context, concepts, tools and methods. *FAO Fisheries Technical Paper.* No. 489. Rome, FAO.152p.

FAO. 2011. Report of the African Regional Consultative Meeting on Securing sustainable small-scale fisheries: Bringing together responsible fisheries and social development. Maputo. Mozambique, 12-14 October 2010. FAO Fisheries and Aquaculture Report. No 963. Advance copy. Rome, FAO. 66p.

FAO. 2011 b. Latin America and Caribbean Regional Consultative Meeting on Securing sustainable small-scale fisheries: Bringing together responsible fisheries and social development. San José, Costa Rica, 20-22 October 2010. FAO Fisheries and Aquaculture Report. No 964. Advance copy. Rome, FAO. 75p.

FAO. 2011 c. Good practices in the governance of small-scale fisheries: Sharing of experiences and lessons learned in responsible fisheries for social and economic development (COFI/2011/8).

FAO, 2011 d. Guidance on how to address rural development and decent employment in FAO country activities. Guidance Material #1. 57p. (available at http://www.fao-ilo.org/fileadmin/user_upload/fao_ilo/pdf/GuidanceRE.pdf).

FAO. 2010. Report of the APFIC/FAO Regional Consultative Workshop "Securing sustainable small-scale fisheries: Bringing together responsible fisheries and social development". Bangkok, Thailand. 6-8 October 2010. FAO Regional Office for Asia and the Pacific. RAP Publications 2010/19. 56p.

FAO. 2010 b. Report of the Inception Workshop of the FAO Extrabudgetary Programme on Fisheries and Aquaculture for Poverty Alleviation and Food Security. Rome, 27–30 October 2009. FAO Fisheries and Aquaculture Report. No. 930. Rome, FAO. 68p.

FAO. 2010 c. Report of the Workshop on Child Labour in Fisheries and Aquaculture in cooperation with ILO. Rome, 14-16 April 2010. FAO Fisheries and Aquaculture Report No 944. Rome, FAO. 24p.
FAO. 2010 d. Agricultural value chain development: Threat or opportunity for women's employment? Gender and Rural Employment Policy Brief No 4. Rome, FAO, 4pp.
FAO. 2009. Securing sustainable small-scale fisheries: Bringing together responsible fisheries and social development (COFI/2009/7).
FAO. 2009 b. Report of the Global Conference on Small-scale Fisheries – Securing Sustainable Small-scale fisheries: Bringing together responsible fisheries and social development. Bangkok, Thailand, 13-17 October 2008. FAO Fisheries and Aquaculture Report. No 911. Rome, FAO. 190p.
FAO. 2009 c. Human dimensions of the ecosystem approach to fisheries. . FAO Technical Guidelines for Responsible Fisheries. No 4, Suppl. 2, Add. 2. Rome, FAO. 88p.
FAO. 2009 d. Information and knowledge sharing. FAO Technical Guidelines for Responsible Fisheries. No 12. Rome, FAO. 97p.
FAO. 2009 e. Guidelines for the Ecolabelling of Fish and Fishery Products from Marine Capture fisheries. Revision 1. Directives pour l'étiquetage écologique du poisson et des produits des pêches de capture marines. Révision 1. Directrices para el ecoetiquetado de pescado y productos pesqueros de la pesca de captura marina. Revisión 1.Rome/Roma, FAO. 97p.
FAO. 2007. Social issues in small-scale fisheries (COFI/2007/6).
FAO. 2007 b. Integrating fisheries into the development discourse. FAO Regional Office for Asia and the Pacific. RAP Publications 2007/03. 29p
FAO. 2005. Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security. Rome, FAO. 37p.
FAO. 2005 b. Supporting small-scale fisheries through an enabling environment (COFI/2005/5).
FAO. 2005 c. Increasing the contribution of small-scale fisheries to poverty alleviation and food security. FAO Technical Guidelines for Responsible Fisheries. No 10. Rome, FAO. 79p.
FAO. 2004. Advisory Committee on Fisheries Research. Report of the second session of the Working Party on Small-scale Fisheries. Bangkok, Thailand, 18 – 21 November 2003. FAO Fisheries Report. No. 735 Rome, FAO. 2004. 21 p.

FAO. 2003. Strategies for increasing the sustainable contribution of small-scale fisheries to food security and poverty alleviation (COFI/2003/9).
FAO. 2003 b. The ecosystem approach to fisheries. FAO Technical Guidelines for Responsible Fisheries. No 4, Suppl. 2. Rome, FAO. 112p.
FAO. 2003 b. Strategy for Improving Information on Status and Trends of Capture Fisheries. Stratégie visant à améliorer l'information sur la situation et les tendances des pêches de capture. Estrategia para mejorar la información sobre la situación y las tendencias de la pesca de captura. Rome/Roma,. 34p.
FAO. 2001. International Plan of Action to prevent, deter and eliminate illegal, unreported and unregulated fishing. Rome, FAO. 24p.
FAO. 1999. International Plan of Action for reducing incidental catch of seabirds in longline fisheries. International Plan of Action for the conservation and management of sharks. International Plan of Action for the management of fishing capacity. Rome, FAO. 26p.
FAO. 1995. Code of Conduct for Responsible Fisheries. 41p.
Garcia, S.M., Allison, E.H., Andrew, N.J., Béné, C., Bianchi, G., de Graaf, G.J., Kalikoski, D., Mahon. R., Orensanz, J.M. 2008. Towards integrated assessment and advice in small-scale fisheries: principles and processes. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper. No. 515. Rome, FAO. 84p.
Kurien, J. and R. Willmann. 2009. Special considerations for small-scale fisheries management in developing countries. In, Cochrane, K.L. and S.M. Garcia (Eds). 2009. A Fishery Manager's Guidebook. FAO, Rome and Blackwell Publishing, Oxford. 518pp.
Kurien, J. 2005. Responsible fish trade and food security. FAO Fisheries Technical Paper. No. 456. Rome, FAO. 102p.
Sharma C. 2008. Securing economic, social and cultural rights of fishworkers and fishing communities. Paper presented on behalf of the International Collective in Support of Fishworkers (ICSF) at the 2008 Global Conference on Small-Scale Fisheries, Bangkok, 13-17 October 2008.
Thorpe, A. 2005, Mainstreaming Fisheries into National Development and Poverty Reduction Strategies: Current Situation and Opportunities, *FAO Fisheries Circular* No.977, Rome, FAO. 121pp.
Washington, S. &; Ababouch, L. 2011. Private standards and certification in fisheries and aquaculture: current practice and emerging issues.*FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper.* No. 553. Rome, FAO. 181p.

Westlund, L., Holvoet, K., & Kébé, M.2008. Achieving poverty reduction through responsible fisheries: lessons from West and Central Africa. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper. No. 513. Rome, FAO. 154p.

Westlund, L., Poulain, F., Båge, H. & van Anrooy, R. Disaster response and risk management in the fisheries sector. FAO Fisheries Technical Paper. No. 479. Rome, FAO. 2007. 56p.

World Bank/FAO/WorldFish Center. 2010. The Hidden Harvests - the global contribution of capture fisheries. Conference edition, June 2010. 111p.

المرفق 2: الجدول الزمني المؤقت لإعداد الخطوط التوجيهية

مايو/ أيار 2011:

- طرح وثيقة للمناقشة بعنوان *نحو خطوط توجيهية طوعية لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بصورة مستدامة* – مع المواد ذات الصلة – على موقع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق على الشبكة العنكبوتية للمنظمة. وسوف تترجم هذه الوثيقة إلى اللغتين الفرنسية والأسبانية، وتوزع على نطاق واسع على الحكومات والمنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك ومنظمات المجتمع المدني.

ابتداء من منتصف مايو/ أيار 2011:

- طلب مدخلات من الاجتماعات الإقليمية وشبه الإقليمية ذات الصلة بشأن الأمور المتعلقة بمصايد الأسماك، حيث يوافق المنظمون على إدراج مناقشة الخطوط التوجيهية في جدول الأعمال. واعتمادا على شكل هذا الاجتماع الخاص، سوف تطلب التعليقات في المناقشات العامة، عن طريق ترتيبات من مجموعات العمل و/أو كتابة.
- مساهمة المشاورات الإقليمية والقطرية حول هذا الموضوع بمدخلات في عملية وضع الخطوط التوجيهية (تسعى المنظمة إلى تمويل من خارج الميزانية لدعم المشاركة في هذه المشاورات)

فبراير/ شباط 2012 (كحد أقصى):

- تعقد المنظمة مشاورة خبراء لوضع المسودة الأولى للخطوط التوجيهية.

فبراير/ شباط 2012 (بعد مشاورة الخبراء):

- الانتهاء من مسودة النسخة النهائية للخطوط التوجيهية.

يوليو/ تموز 2012:

- رفع تقرير عن سير العمل إلى الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك (من 9–13 يوليو/ تموز 2012).

سبتمبر/ أيلول 2012 – إبريل/ نيسان 2013:

- مشاورات على المستويين القطري والإقليمي بشأن مسودة النسخة النهائية بعد تعديلها بمعرفة لجنة مصايد الأسماك في عام 2012.

يونيو/ حزيران 2013:

- تصبح مسودة الخطوط التوجيهية جاهزة كأساس للمفاوضات التي ستجريها مشاورة فنية مشتركة بين الحكومات (بحسب توجيهات لجنة مصايد الأسماك في عام 2012).

موعد لم يحدد بعد:

- مشاورة فنية تعقدها المنظمة للموافقة على مسودة النسخة النهائية للخطوط التوجيهية.

يوليو/ تموز 2014:

- عرض المسودة النهائية للخطوط التوجيهية التي ووفق عليها على الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك لإقرارها.

المرفق 3: فئتا مصايد الأسماك ومواصفاتها

المواصفات	فئتا مصايد الأسماك		
	المصايد الصغيرة		المصايد الكبيرة
	المصايد المعيشية	المصايد الصغيرة الأخرى	
حجم قارب/ سفينة الصيد ومحركها	لا توجد أو صغيرة (أقل من 12 متر) مع محرك صغير أو بدون محرك	صغيرة (أقل من 24 متر) بمحرك ضعيف الطاقة عادة (أقل من 375 كيلووات)	كبيرة (أكثر من 24 مترا) مع محرك قوي (أكثر من 375 كيلووات
نوع القارب/ السفينة	قارب خشبي بدون سطح مثل الكانو والدنجي	سفينة – بسطح أو بدون من الخشب أو الألياف الزجاجية أو الالومنيوم أو الصلب	سفينة بدنها من الصلب مزودة بشبكة جر ومصنع لتجهيز الأسماك
وحدة الصيد	أفراد أو أسر أو مجتمعات محلية	مجموعات صغيرة، مع شيء من التخصص وتقسيم العمل، وأهمية الأسرة والمجتمع المحلي	مجموعات صغيرة وكبيرة، مع التخصص وتقسيم العمل
الملكية	يشّغلها صاحب القارب/ المعدات	يملكها ويشغّلها عادة أحد كبار المشغلين، وبعضها يكون المالك غائبا	تتركز الملكية غالبا في أيدي غير المشغلين، مع وجود ملكية تعاونية
المدة المستغرقة في الصيد	لبعض الوقت/ من حين لآخر في أغلب الأحيان	كل الوقت أو بعض الوقت	كل الوقت عادة
مواقع الصيد	على الساحل أو بالقرب منه، وفي المياه الداخلية أو البحر	على المناطق الساحلية أو في البحر	في جميع المناطق البحرية
تصريف المصيد	لاستهلاك الأسرة في المقام الأول، مع بيع بعضه أو مقايضته	بيعه في الأسواق المحلية وداخل البلد وفي الأسواق الدولية، ولاستهلاك الأسرة	بيعه إلى الأسواق النظامية أساساً
استخدام المصيد	طازجاً أو مجهزاً بطرق تقليدية للاستهلاك البشري	طازجاً أو مجهزاً – بطرق تقليدية للاستهلاك البشري	مجهز في أغلب الأحيان، مع تحويل جزء كبير منه إلى منتجات غير غذائية
المعرفة والتكنولوجيا	الاعتماد على المهارات والمعارف المحلية، معدات يدوية	مطلوب مهارات ومعلومات عالية والمعدات يدوية وميكانيكية، وبعض الأدوات الاليكترونية	المهارات والخبرة لهما أهميتهما ولكنهما مدعومتان بالتكنولوجيا، معدات ميكانيكية، وأدوات أتمته

			واليكترونية
الاندماج في الاقتصاد	غير رسمي، أو غير مندمجة	مندمجة جزئيا	اندماج رسمي، وكامل

أُعد هذا الجدول ضمن ''مشروع الأعداد الكبيرة'' (أنظر: البنك الدولي/ منظمة الأغذية والزراعة/ المركز العالمي لمصايد الأسماك 2010) وبتصرف من:

- Berkes, F., Mahon, R., McConney, P., Pollnac, R & Pomeroy, R. 2001. Managing small-scale fisheries. Alternative directions and methods. International Development Research Centre (IDRC). Ottawa, Canada. 309p;
- Chuenpagdee, R., Liguori, L., Palomares, M.L.D. & Pauly, D. 2006. Bottom-up, global estimates of small-scale marine fisheries catches. Fisheries Centre Research Reports 14(8), 2006. University of British Colombia, Canada. 105p; and
- Johnson, D.S. 2006. Category, narrative and value in the governance of small-scale fisheries. *Marine Policy* 30 (2006). Pp 747-756